العراق في " مؤتمر القاهرة (١٢- ٣٠ مارس ١٩٢١م)"

د. محمود عبد الله محمد

مدرس بقسم التاريخ، كلية الآداب

جامعة عين شمس

اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في الرابع عشر من فبراير ١٩٢١م لينظر في تقرير اللجنة الوزارية المشتركة[١]، التي تكونت بناءً على قرار من رئيس الوزراء لويد جورج Lloyd George؛ بهدف تقديم ما تراه من توصيات لتشكيل قسم جديد يتبع وزارة المستعمرات؛ ليتولى الإشراف على الأقاليم التي تخضع للانتداب البريطاني في الشرق الأوسط، وقد وافق المجلس على توصيات اللجنة[٢].

وفي الأول من مارس ١٩٢١م، وبناءً على تلك التوصيات، بدأ وزير المستعمرات ونستون تشرشل Winston Churchill [٣] في تشكيل القسم الجديد؛ ليتولى المسئولية من وزارات الخارجية والهند والحرب، ومن جانبه صرح تشرشل لمجلس الوزراء بأن التنفيذ الفوري للإجراءات الضرورية للتحكم في النفقات في الشرق الأوسط يقتضي عقد مؤتمر يضم كافة المسئولين المدنيين والعسكريين في المناطق التي سُتنقل مسئوليتها إلى وزارة المستعمرات ومناقشتهم في كافة الأمور، وهو بذلك يذكر لنا هدفًا جوهريًا للمؤتمر مفاده تخفيض نفقات بريطانيا في الشرق[٤].

ومهما يكن من أمر فقد قام أعضاء قسم الشرق الأوسط بإعداد جدول أعمال مؤقت لأهم القضايا التي سيناقشها المؤتمر، وقاموا بإرسالها إلى جميع المعنيين في الوزارات المختلفة، وقد نوقشت وجهة النظر في هذه المسائل وتم تسليمها لتشرشل قبل أن يغادر لندن، وبعدها قام هذا بمناقشة القضايا نفسها بشيء من الخصوصية مع بعض الضباط الكبار أصحاب الخبرة العريضة بشئون المنطقة أثناء تواجدهم في لندن[٥].

وقد اختيرت القاهرة لتكون مقرًّا لهذا المؤتمر؛ لمناقشة المسئولين البريطانيين الكبار في فلسطين والعراق والمناطق العربية الأخرى في تلك المقترحات.

وفي يوم السبت الثاني عشر من مارس عام ١٩٢١م اجتمع أعضاء المؤتمر للمرةِ الأولى بفندق سميراميس بالقاهرة[٦]، ولم يكن اختيار القاهرة اختيارًا عشوائيًّا، بل لأنها كانت مكانًا ملائمًا لكافة المسئولين البريطانيين في الشرق المدنيين منهم والعسكريين[٧].

وفي الجلسة الأولى شرح تشرشل للحضور برنامج المؤتمر بإيجاز، وحدد الهدف منه، وهو بحث كيفية التحكم في نفقات بريطانيا في الشرق، وتخفيضها عن طريق التخفيض والتقليل الفوري للالتزامات العسكرية، بعد أن بين أن نفقات بلاده في هذه المنطقة قد وصلت إلى مستويات أثقلت كاهل الخزانة البريطانية، لا سيما في العراق، وتجاوزت قدرات دافع الضرائب البريطاني دون طائل منها مما أتاح الفرصة لبعض البرلمانيين المعارضين والصحف السيارة في تلك الفترة مهاجمة الحكومة[٨].

وقد اتضح ذلك جليًّا من خلال الخطبة التي ألقاها تشرشل أثناء افتتاح المؤتمر وقد عرض فيها لمأزق الاقتصاد البريطاني حيث قال: " إنه لفخر له ما يبرره أن تشتعل شعلة الحضارة من جديد في بغداد، ولكن تقليص النفقات البريطانية في العراق لا بد منه، وهذا يقتضي تنازلات في السيطرة البريطانية هناك والسبيل الأفضل لهذا هو الإسراع في تشكيل حكومة وطنية تتحمل هذا العبء[٩]". وقد كان مضمون الخطبة هو ما تم الاتفاق عليه قبل أن يأتي تشرشل إلى القاهرة، وهو أن يشارك العراقيون في إدارة العراق بأنفسهم.

وقد حضر المؤتمر أربعون خبيرًا عسكريًا ومدنيًا بريطانيًا في شكل مجموعة من الوفود قدمت من إنجلترا والعراق وفلسطين والخليج العربي وعدن والصومال، بيد أن الوفد الذي قدم من إنجلترا كان الأعلى مقامًا، إذ ترأسه وزير المستعمرات ونستون تشرشل[١٠]، وضم أعضاءً من وزارات الحرب والمستعمرات والجو والهند والخزانة.

أما وفد العراق فجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية وترأسه السير برسي كوكس[١١] Sir Percy Cox المقيم السياسي البريطاني هناك؛ أما وفد فلسطين فقد ترأسه السير هربرت صموئيل Sir Herbert Samuel، ووصل القاهرة في السادس عشر من مارس، ثم غادر مع تشرشل إلى القدس في السادس والعشرين منه؛ أما وفد الخليج العربي فقد ترأسه الكولونيل تريفورA. B. Trevor المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وهو الشخص الأبرز بين موظفي الإدارة البريطانية في هذه المنطقة، وأخيرًا وفدي عدن والصومال، وقد حضر مع رئيس كل وفد ممثلون من المناطق التي قدموا منها[١٢].

تولى رئاسة المؤتمر ونستون تشرشل، أما مهمة سكرتير المؤتمر للجنة الشئون السياسية فكانت من نصيب الميجور بادكوك Badcock الذي اقترحه المندوب السامي في فلسطين وفقًا للشروط التي وضعها تشرشل، أما الكولونيل تايلور Taylor فكان سكرتيرا للجنة الشئون العسكرية والمالية[١٣].

وأثناء الجلسة الأولى رُسم الخط العام للمؤتمر، وفيها وُزعت المهام على لجنتين: الأولى لجنة الشئون السياسية ورأسها تشرشل، والثانية لجنة الشئون العسكرية والمالية ورأسها والتر كونجريف Walter Congreve. وقد اندمجت اللجنتان في لجنة مشتركة تحت رئاسة تشرشل، وفيها نوقشت الاقتراحات السياسية والعسكرية والمالية جنبًا إلى جنب، وانبثقت عن هذه اللجنة مجموعة من اللجان الفرعية للنظر في المسائل التفصيلية المتعلقة بتوزيع القوات، والأدوار المختصة بالقوات العسكرية والجوية في العراق ومسائل أخرى سوف يرد الحديث عنها, ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن هذه اللجان كانت تعمل بالتزامن مع بعضها البعض[١٤].

وقد وُزعت جلسات المؤتمر بين القاهرة والقدس، ولتفعيل قراراته وتوصياته أقام تشرشل جسرا بين القاهرة و لندن، من خلال الاتصالات البرقية المتبادلة مع لويد جورج، فبدون إقرار رئيس الوزراء البريطاني وحكومته ما كان ليتم تنفيذ ما تم التوصل إليه في القاهرة[١٥].

حضر تشرشل الجلسات التي انعقدت في القاهرة من ١٢ مارس حتى ٢٢ منه، ثم غادر القاهرة وتوجه إلى القدس في مساء يوم ٢٣ مارس إذ عقدت هناك سلسلة من الاجتماعات لمناقشة المسائل الخاصة بفلسطين وشرق الأردن، ثم غادر القدس إلى إنجلترا في ٣٠ من الشهر نفسه[١٦]، وفي اليوم الذي غادر فيه تشرشل إلى القدس وصل السير جورج باسترو George Barstro للقاهرة، ورأس الاجتماعات التي ناقشت المسائل المالية المختلفة المتعلقة بالعراق، وقد غادرت بعثات العراق وعدن والصومال القاهرة في ٢٥ مارس، أما المستشار المالي للمندوب السامي البريطاني في العراق فقد مكث حتى ٢٧ مارس من أجل إكمال نقاشات المسائل المالية مع باسترو الذي ترك القاهرة متوجها إلى القدس[١٧].

عني المؤتمر بالعديد من المسائل العسكرية والسياسية والإدارية والمالية المرتبطة بالدول التي قدمت منها الوفود سالفة الذكر، إلا أن هذه الدراسة سوف تقتصر على الشأن العراقي نظرًا لاستحواذه على السهم الأوفر من اهتمام المؤتمر، خصوصًا أن أحد أهم أهدافه كان توفير نفقات بريطانيا في الشرق التي كان للعراق نصيب الأسد منها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، ولكننا قبل أن نسلط الضوء على ما دار بجلساته فقد رأينا أنه من المناسب أن نعرض بشكل سريع لإرهاصات المؤتمر فيما يخص العراق حتى تكون الرؤية مكتملة.

إرهاصات المؤتمر

كان العراق يمثل لبريطانيا أهمية قصوى قبل الحرب العالمية الأولى؛ لوقوعه على طريقها إلى الهند[١٨]، وكانت بريطانيا مرتابة من محاولات اختراق ألمانيا لهذا الطريق من الشمال عبر الدولة العثمانية، ومحاولات اختراق روسيا له من قبل الشرق عبر إيران[١٩]، ولهذا قررت احتلاله بعد أن أعلنت الدولة العثمانية دخولها الحرب إلى جانب دول الوسط خوفًا من تهديد العثمانيين لمصالحها في المنطقة[٢٠].

وقد أرسلت بريطانيا قوة عسكرية من الهند عبرت الخليج العربي حتى نهايته لإحكام سيطرتها على العراق وتولى مقاليد أموره والحفاظ على مصالحها الحيوية في تلك المنطقة، وقد رست القوة في شط العرب، ثم قامت باحتلال البصرة في عام ١٩١٤م، دون مقاومة تذكر، مما شجع وزير الدولة لشئون الهند على وصف هذا النصر" بأنه كان نصرًا سهلاً أكثر مما كان متوقعًا"[٢١] مما زاد من شعور الحكومة البريطانية بالقوة و النشوة[٢٢] والاطمئنان على حقول إنتاج البترول في المنطقة إحدى أهم مصالحها الحيوية التي كانت ترغب في تأمينها[٢٣]، وعندما توجهت قواتها صوب الشمال لاحتلال مدينة بغداد تعرضت لمواجهة شرسة من قبل القوات التركية، ثم منيت بحصار في مدينة الكوت استمر ١٤٣ يومًا من نوفمبر ١٩١٥م حتى إبريل ١٩١٦م مما اضطر القائد البريطاني تشارلز تونشند Charles Townshend إلى الاستسلام بعد إتلاف معداته من مدافع وبنادق ورشاشات[٢٤] فكانت العاقبة خسارة شديدة إذ وقع في الأسر عدد ضخم من الجنود والضباط قدر بنحو ١٣٣١٠ منهم ٢٨٧٠ من البريطانيين، و١٠٤٤٠ من الهنود[٢٥]، ومن أجل ذلك اعتبر البريطانيون هذه الهزيمة أبشع كارثة عسكرية حلت بهم منذ زمن طويل، وذكرت " التايمز" أن الأمة البريطانية قد أصابها حزنٌ شديدٌ من جراء هذه الكارثة[٢٦].

ولكي تمحو بريطانيا سوءات هذه الهزيمة المخزية أرسلت حكومة الهند قوة عسكرية بلغ عددها ٤٠ ألف مقاتل، وأسندت قيادتها إلى الجنرال فريدريك اس مود Frederick S. Mood كي تواصل تقدمها نحو بغداد التي سقطت في الحادي عشر من مارس ١٩١٧م، فاستغل القائد البريطاني هذا الانتصار وأذاع بيانًا على قاطنيها جاء فيه " إن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم قاهرين أو أعداء بل بمنزلة محررين"[٢٧].

ومرت الأيام وتُوج نشاط بريطانيا العسكري باحتلال مدينة الموصل في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨[٢٨]، وفي السابع من نوفمبر ١٩١٨ صدر تصريح بريطاني فرنسي نص على: " إن غاية فرنسا وبريطانيا العظمى من خوض غمار الحرب هي تحرير الشعوب التي رزحت تحت نير استعباد الأتراك تحريرًا تامًا، وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض إرادتهم"[٢٩].

وبينما كان العراقيون ينتظرون حكمًا ذاتيًّا، فإذا ببريطانيا تحكم البلاد حكمًا عسكريا مباشرًا من خلال المندوب السامي البريطاني والحكام السياسيين الذين انتشروا في جل المدن العراقية. ثم جاء قرار المجلس الأعلى للحلفاء في ٢٥ إبريل ١٩٢٠م في سان ريمو الإيطالية بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني[٣٠] مما عد ضربة قاضية على الآمال، ونقضًا لكل الوعود والعهود البريطانية، فكانت عاقبة نقض العهود_ إضافة إلى حزمة من الأسباب الخارجية والداخلية التي في مقدمتها رعونة الضباط السياسيين وقلة خبرتهم[٣١]_ أن انفجرت ثورة العشرين في الفرات الأوسط، وما لبثت أن انتشرت في أغلب مدن العراق حتى كادت البلاد أن تخرج من قبضة البريطانيين.

لم يتوان القائمون على مقاليد الأمور في بلاد النهرين عن استغلال كل السبل للقضاء على هذه الثورة، لكن القوات البريطانية في العراق لم تكن من الكثرة بمكان. وما كادت الثورة تنتشر حتى أصبح الجنرال هالدين Haldan– قائد القوات البريطانية في العراق– في مأزق بالغ الخطورة فاستغاث بحكومته مستحثًا إياها أن تمده بقوات تمكنه من القضاء على الثورة، فاستجابت له حتى بلغ عدد قوات الجيش البريطاني في العراق حوالي ٨٠ ألف مقاتل، ثم أراد المزيد فأبرق وزير الحرب ونستون تشرشل إليه " إن الجيوش و الطائرات التي طلبتها في طريقها إلى العراق، وإننا على استعداد أن نرسل إليك جيوشًا وطائرات غير التي أُرسلت"[٣٢].

ونتيجة للعنف الذي ضربت به القوات البريطانية المدن العراقية، خارت قوى الثوار، واستسلمت مدن العتبات المقدسة الواحدة بعد الأخرى، فسقطت كربلاء ثم الكوفة ثم النجف[٣٣]، ولم تتحقق هذه النتيجة للبريطانيين بسهولة بل تحققت بخسائر فادحة في الأرواح والأموال قدرت بألف قتيل وحوالي ١٢٢٨ جريحًا، وبُدد ما زاد على ٢٠ مليونًا جنيهًا إسترلينيا.

لم تتوقف خسائر بريطانيا المالية عند القضاء على الثورة العراقية فقد استمر النزيف المالي نتيجة التعزيزات العسكرية الضخمة التي أُرسلت إلى العراق لقمع الثورة ووقعت الحكومة البريطانية في ورطة ومأزق شديدين إذ ارتفع عدد القوات البريطانية والهندية من ٦٠٢٠٠ جندي إلى ما يربو على ١٠٠ ألف جندي[٣٤]، كلفت دافع الضرائب البريطاني مليون جنيه إسترليني سنويًا[٣٥]، ولهذا أصبحت الحاجة ملحة لتخفيض هذه القوات لا سيما بعد النقد الذي كانت تتعرض له الحكومة من جراء التكاليف الفادحة التي كانت تنفق على هذه القوات، فقد استُفِز الرأي العام البريطاني وانتقد الحكومة بشدة على هذا التبديد الذي لم ير له

مردودًا[٣٦]، وأصبح هذا النقد الموضوع المفضل لنواب المعارضة في المناقشات البرلمانية خلال جلسات عامي ١٩٢٠ – ١٩٢١م، ومن بين ما قيل في هذا الشأن: "إن العراق قد كلف دافع الضرائب البريطاني ما بين سبعين إلى ثمانين مليونًا من الإسترليني خلال عامي ١٩١٩م و ١٩٢٠م وأن ثورة العشرين وحدها كلفته ٢٠ مليونًا من الإسترليني". وهناك من ذكر أن ثورة العشرين قد كلفت البريطانيين أكثر من ذلك[٣٧].

وقعت هذه الأحداث في الوقت الذي كان الاقتصاد البريطاني يعاني فيه معاناة شديدة بعد الحرب العالمية الأولى، معاناة تمثلت في انهيار القوة الشرائية للإسترليني بعد الحرب عما قبلها، وانخفاض قيمة الاحتياطي من الذهب، وتفوق الولايات المتحدة على حليفتها الأوروبية في هذا المجال، وتعرضت بريطانيا لكمية كبيرة من الديون لصالح الولايات المتحدة نتيجة القروض التي حصلت عليها أثناء الحرب في شكل سلع ومواد غذائية وسلاح وخدمات لم تدفع ثمنها، وإصرار الولايات المتحدة على الحصول على ديونها وتحصيلها من الدول الأوروبية، وسخط المواطنين الإنجليز من جراء الضرائب التي فرضت عليهم أثناء الحرب. ولذلك كان من مصلحة إنجلترا أن تستقر الأوضاع في المستعمرات حتى تعود عملية النهب المنظم لخيراتها سيرتها الأولى قبل الحرب، زد على تلك المشكلات ثورتي المصريين والعراقيين اللتين أنهكتا بريطانيا ماليا وبشريا[٣٨].

وأمام هذه التحديات طرأ على سياسة الحكومة البريطانية في العراق بعض المرونة، ورأت أن الحل للمسألة العراقية يجب أن يكون سياسيًّا[٣٩]، بعد أن ظهر لها تصميم العراقيين على رفض حكمها- المباشر أو غير المباشر- من ناحية، وانتقاد سياسة الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص من

ناحية أخرى. وقد اختارت الحكومة البريطانية السير برسي كوكس السياسي الحاذق مندوبًا ساميًا كي يكون رجل المرحلة الجديدة، كما أصدرت بيانًا أوضحت فيه ملامح السياسة الجديدة في العراق[٤٠]، وبالفعل صيغ مستقبل العراق بشكل عام في مؤتمر الشرق الأوسط الذي انعقد في القاهرة والقدس (١٢ – ٣٠ مارس ١٩٢١م). تلك كانت إرهاصات المؤتمر.

اختيار الأمير فيصل ملكًا للعراق

كانت مسألة اختيار حاكم عربي لعرش العراق من أجل نقل صلاحيات إدارة الدولة إليه من أهم المسائل التي طرحت على بساط البحث في لجنة الشئون السياسية التي انعقدت أولى جلساتها في الثاني عشر من مارس عام ١٩٢١، وكان الغرض من ذلك الانتقال من مرحلة الحكم المباشر إلى الحكم غير المباشر الذي سيخفف الكثير من الأعباء والضغوط على الحكومة البريطانية لا سيما بانسحاب عشرات الآلاف من الجنود البريطانيين من العراق[٤١]، وقد أسندت هذه المهمة إلى السير برسي كوكس فشرع يوطئ لها بتشكيل وزارة عبد الرحمن الكيلاني الأولى[٤٢].

وصل بيرسي كوكس إلى القاهرة وهو مُثقل بآخر تطورات العراق ولذلك رأى تشرشل الذي كان يتولى رئاسة لجنة الشئون السياسية أن يطرح كوكس ما في جعبته على أعضاء اللجنة حتى يكونوا على بينة من أمرهم عند اتخاذ القرارات، وعندما تكلم خشعت له أسماع الحاضرين، فراح يقص عليهم أنباء خلاصة تجربته فذكر أنه قد سرى بين العراقيين أن بريطانيا وطدت العزم على إسناد حكم العراق إلى حاكم عربي ونقل صلاحيات الحكم إليه، فتنافس المتنافسون من أجل الفوز بهذا العرش، ومن جانبه أيد ذلك وصرح بضرورة التخلص من حكومة عبد الرحمن

الكيلاني، وأكد على أن البديل لا بد أن يكون حاكمًا عربيًا قويًا يتمتع بكفاءة عالية[٤٣].

ثم قام كوكس بسرد أسماء المتنافسين وهم: عبد الرحمن الكيلاني، والسيد طالب النقيب ابن نقيب أشراف البصرة، وخزعل خان شيخ المُحمرة، وعبد العزيز آل سعود، وأغا خان أحد الأمراء الهنود، والأمير التركي برهان الدين نجل آخر سلاطين آل عثمان، والأمير فيصل ابن الشريف حسين[٤٤]. وبعد أن سرد الأسماء راح يُفند فرص كل واحد منهم من وجهة نظره، ففيما يتعلق بالمرشح الأول، عبد الرحمن الكيلاني ذكر أن الكيلاني مقتنع بأنه ليس لديه فرصة للفوز بهذا العرش، وأن الرأي العام العراقي لن يتفق مطلقًا على مرشح محلي. أما عن شيخ المحمرة فقال عنه: " رغم أنه أحد الرعايا الفُرس فإن هذا لن يمنعه من الترشح". وقد قام بمجهود كبير في جنوب العراق، وأنفق بسخاء شديد من أجل الفوز على منافسيه، أما عن ابن سعود فقد بدا للمندوب السامي البريطاني وحكومته خارج المنافسة، واستبعد كمرشح لما قد يترتب على اختياره من طوفان من الاضطرابات ذات الصبغة الدينية في المنطقة، ولم يوص كوكس بترشيح أغا خان، وذكر أنه من المحتمل أن يرفض هذا المنصب، كما استبعد انتخاب أحد الأتراك لحكم العراق، واعتبر مسألة الدعاية لبرهان الدين غير ذات أهمية[٤٥].

مال كوكس إلى البديل الأخير- المرشح الشريفي- كما كان يُعرف لدى البريطانيين، وذكر أن هذا الاختيار سوف يحظى بالقبول والاستحسان لدى أغلبية سكان العراق مشترطًا ألا يظهر أنه رُشح من قبل حكومة جلالة الملكة، وقد كان الشرط الأخير الأساس الذي أقامت عليه الحكومة البريطانية سياستها في هذه المسألة، ولهذا حرصت كل الحرص على أن لا يبدو أن فيصل من اختيارها، أو أنها من فرضته

على سكان العراق[٤٦]. ففي برقية من لويد جورج إلى تشرشل في ١٦ مارس ذكر: " إن المبادرة الحقيقية في أي مطلب بفيصل لا بد أن تأتي من العراقيين، وإلا سيكون موقفنا أمام الفرنسيين محرجًا ومرتبكًا".

وفي أثناء هذا الاجتماع عصف تشرشل أذهان الحاضرين بسؤال عن المقومات التي يتميز بها الأمير فيصل عن باقي إخوته، وعلى وجه الخصوص الشريف عبد الله، فكان جواب كوكس أن خبرة فيصل السابقة أثناء الحرب وعلاقاته الواسعة بعدد كبير من الضباط العراقيين البارزين ستسهل عليه تشكيل جيش من سكان العراق بمنتهى السرعة[٤٧]؛ كي يحل محل القوات البريطانية التي ينبغي أن تغادر العراق بأقصى ما يمكن، وأكد على أن خبراته مع الحلفاء أثناء الحرب ستجعله الأفضل تأهيلاً مقارنة بإخوته، ومن جانبه عزز الكولونيل لورنس Colonel Lawrence رأي كوكس، ودعم اختيار فيصل كمرشح لحكم العراق، مؤكدًا على ضرورة أن يكون الحاكم الأول لهذه الدولة شخصية مُلهمة ونشيطة، وصرح بأن هذه الشروط تتوفر لدى الأمير فيصل ويفتقر إليها الأمير عبد الله، مُضيفًا:" إن الأخير ليس لديه أية مقومات للهيمنة على هذه الدولة"[٤٨].

ومن الجدير بالذكر أن دعم لورنس لفيصل كان له تأثير كبير في ترجيح كفته، لا سيما أن لورنس كان من المخططين الرئيسيين للمؤتمر، وأن تشرشل كان يثق كثيرًا في رأيه وأخذ به في أغلب القضايا الجوهرية الخاصة بالمؤتمر[٤٩].

أما تشرشل فكانت له مبررات أخرى مفادها أن إقامة دولة للأشراف في العراق سوف تمكن حكومة بلاده من التأثير في مساحة كبيرة من المنطقة العربية، وتحقيق غاياتها وفرض هيمنتها على أكثر من دولة[٥٠]، وقد صرح دون مواربة بأنه إذا علم فيصل بمعونة حكومة بريطانيا لوالده وحمايتها للأماكن المقدسة من الهجوم

السعودي، ودورها فيما ستقدم عليه من تنصيب أخيه حاكمًا على شرق الأردن، سوف يكون حينئذ أكثر إذعانا لبريطانيا، وبالتالي يسهل قياده، فينجز لبريطانيا ما تريده من العراق، وكذلك سيكون الشريف حسين في مكة، والأمير عبد الله في شرق الأردن(٥١).

وأثناء الحديث عن مقومات فيصل كحاكم مُقترح للعراق طُرحت مسألة تخويف فرنسا لبريطانيا من وصول أحد الأشراف إلى الحكم في العراق لا سيما فيصل حتى وصل بها البغض لهم والريبة منهم أن صورتهم " بالوحش الذي سيدمر كل شيء"، ولكن هذا الترهيب لم يلق آذانًا مُصغية من أعضاء المؤتمر فعلى سبيل المثال ذكر لورنس: "أن وجهة نظر الفرنسيين مفرطة في التهويل لأنها مكتسبة من خبرتهم مع فيصل في سوريا" وقد وافقته مس بيل Miss Bell على ذلك وقالت: "إن الدعاية المؤيدة للعرب لا بد أن نستفيد منها وأن نجعلها لصالحنا"(٥٢). كما كان ذلك رأي وزارة الخارجية البريطانية التي أكدت مرارًا وتكرارًا لفرنسا على أنه "إذا كان سكان بلاد الرافدين يطالبون بفيصل حاكما، وأن السلام سوف يعم البلاد بتنصيبه فلا ترى مانعًا من ترشحه"(٥٣).

وهكذا قُضي الأمرُ بألا يعير البريطانيون اهتمامًا لما تبثه فرنسا من دعاية مضادة هي في الأساس هواجسها من الأشراف بعد أن نكلت بفيصل وقضت على آمال والده في أن يقيم دولته التي كان يحلم بها.

وأثناء الجلسة الثانية ناقشت لجنة الشئون السياسية التي انعقدت في الثالث عشر من مارس الموقف المحتمل لسكان العراق من ترشح الأمير فيصل، والصعوبات التي من الممكن أن تواجهه، وموقف حكومة بريطانيا من هذه الصعوبات, وكان رأي تشرشل أن وجود الأمير في العراق قبل مارثون الانتخابات-إن كانت ثمة انتخابات-

سوف يكسبه المزيد من التأييد والدعم، كما رأى أن المُعارضة المُحتملة لترشحه ستكون محدودة، وأكد على ضرورة عدم وعده بأي ضمانات في معركته الانتخابية[٥٤] أما مس بيل فقد خالفته الرأي وقالت: " إن معارضة قوية من قبل السيد طالب النقيب قد بانت بوادرها قبل أن تأتي للقاهرة " وكان رأيها يتناقض مع فكرة التزكية التي كان من المتوقع أن يحصل عليها فيصل[٥٥] تدخل لورنس وطالب بألا يقوم الشريف بأية دعاية انتخابية بشكل شخصي وأعرب عن توقعه أن يحصل على قبول بالإجماع، ومن جانبه طلب تشرشل من كوكس أن يُعد البرنامج الذي سيعقب وصول فيصل العراق متوقعًا أن يحصل على موافقة الشعب العراقي بالإجماع[٥٦]

وقد دُعي كل من جعفر العسكري[٥٧]– وزير الدفاع في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى (٢٥ سبتمبر ١٩٢٠– ٢٣ أغسطس ١٩٢١) وساسون حزقيل أفندي[٥٨]– وزير المالية في الوزارة نفسها– إلى هذا الاجتماع وشرح تشرشل لهما اهتمام بريطانيا بالوضع السياسي في بلدهما ولخص لهما وضع المتنافسين على منصب حاكم العراق وقال بمنتهى الوضوح إن المرشح الأفضل لخدمة مصالح العراق ومصالح بريطانيا العظمى في المنطقة العربية هو الشريف فيصل، وإن حكومة بلاده سوف تمنحه تأييدها شريطة اختيار الشعب العراقي له احترامًا لهذا الاختيار، ثم أردف قائلاً "وسواء أكان الحاكم الشريف فيصل أم أحد المرشحين الآخرين فإنه لا بد من تأييد القوة المنتدبة له، وأن من الأفضل لشعب العراق اختيار المرشح الشريفي" ثم راح يغلف هذا الإملاء بعبارات معسولة قائلاً "إن حكومة بريطانيا لا ترغب للعراق والعراقيين السلام والرخاء فحسب، وإنما ترغب أيضًا في منح كل مساعدة لهذا الشعب" ثم ختم كلامه بصعوبة قبول بديل آخر عن هذا المرشح[٥٩] لأن موضوع

اختيار فيصل كان قد حسم في لندن مع نهاية شهر فبراير ١٩٢١ وكان الموضوع يتوقف على صياغة الترتيبات فقط[٦٠].

لم يكن في مقدور حزقيل أفندي أن يعترض على فكرة ترشح الشريف أمام هذا الإملاء البريطاني على الرغم من رفضه لها[٦١]، لكنه حذر من قيام بعض العراقيين الطامحين إلى تولى المنصب، بدعاية مضادة وخص بالذكر طالب النقيب ثم عبد الرحمن الكيلاني، ليس هذا فحسب بل توقع استقالة طالب النقيب وعبد الرحمن الكيلاني من منصبيهما في حالة معرفتهما بهذا القرار حتى ولو أرسل فيصل رسالة إليهما تفيد بأنه لا يريد أن يتسبب في أي إزعاج للحكومة القائمة ويريد الاستعانة بها، ثم قال في نهاية كلامه:" إنه يتوقع أن يحظى الشريف فيصل بدعم الشيعة "[٦٢].

وفي نهاية المطاف أيد حزقيل وجهة النظر البريطانية، وعندما قرر مجلس الوزراء الإعداد لحفل تتويج فيصل كان حزقيل ضمن اللجنة المشرفة على إقامة الحفل[٦٣].

أما جعفر العسكري فقد أيد ترشح فيصل، وكان تأييده متوقعًا لعلاقته الوطيدة بالأمير منذ وجود الأخير في دمشق، وأكد على أهمية زيارة الشريف للعراق بنفسه وضرورة حضوره " قبل الانتخابات"[٦٤].

وقد اتفق الوزيران العراقيان على استبعاد ابن سعود عن حلبة السباق، وانحصار التنافس بين طالب النقيب وعبد الرحمن الكيلاني والشريف فيصل، وأكدا على أن فيصل سيحظى بترحيب العراقيين وأنه الأكثر قبولاً لرئاسة الدولة[٦٥].

ومهما يكن من أمر، فقد أجمع أعضاء المؤتمر أمرهم على أن الشريف فيصل هو الاختيار الأمثل والأرخص – توفيرًا للنفقات – لسياسة بريطانيا المستقبلية في العراق، ففي برقية من تشرشل إلى رئيس وزراء بلاده قال: " أعتقد أننا توصلنا

بالإجماع إلى أن فيصل هو الحل الأمثل والأرخص" وفي هذه البرقية طلب تشرشل رأي لويد جورج ومجلس وزرائه في الصيغة النهائية التي سيتقدمون بها للعراقيين والأوروبيين بخصوص موقفهم من ترشح فيصل والتي كانت كما يلي " استجابة لاستفسارات أنصار الأمير فيصل في العراق قررت الحكومة البريطانية أن لا تضع العقبات في طريق ترشحه لحكم بلادهم، وإذا ما وقع عليه اختيار العراقيين فسوف يحصل على تأييدها ". وقد انعقدت جلسة لمجلس الوزراء البريطاني في ٢٢ مارس ١٩٢١ ليناقش اقتراحات وزير المستعمرات وتوصل الحاضرون إلى قبولها(٦٦).

بعد أن تم قبول ترشح فيصل في مجلس الوزراء واعتباره خيار بريطانيا الأفضل رجع كوكس من القاهرة إلى بغداد كي يمهد الجو للمرشح البريطاني، وفي يوم الاثنين ٢٨ مارس قابل تشرشل الأمير عبد الله بن الحسين في القدس وأخبره بأن السياسة البريطانية قد استقرت على أن يكون الأمير فيصل هو المرشح لحكم العراق وعلى الأمير عبد الله قبول ذلك فأذعن الأمير الهاشمي للأمر(٦٧).

وقد تقرر أن يمضي فيصل قدمًا إلى مكة، ومن ثم يراسل أصدقاءه بالبرق ويخبرهم بموقف حكومة بريطانيا، وأنه بعد مناقشة والده وإخوته قرر أن يقدم خدماته لحكم العراق(٦٨).

وقد قرر أعضاء المؤتمر أن يكون فيصل على أتم الاستعداد لقبول بنود الانتداب كما صدرت من عصبة الأمم بعد إجراء نوع من التعديل في بنوده بحيث يخرج في شكل معاهدة تضمن مصالح بريطانيا وتبقيها تحظى بميزة الدولة الأولى بالرعاية، وأن تظل بريطانيا تحتفظ بمصالحها وامتيازاتها في العراق كما ذكر تشرشل(٦٩).

كما تقرر أن يبرق فيصل إلى عبد الرحمن الكيلاني و طالب النقيب كأعضاء في الحكومة المؤقتة، ويعرب لهما عن رغبته في الحصول على دعمهما وتعاونهما في المستقبل(٧٠).

وأكد أعضاء المؤتمر على ألا يرسل فيصل ممثلاً عنه إلى العراق وألا يذهب بنفسه إلا بعد انقضاء شهر رمضان، وفي الوقت نفسه يتصل أخوه عبد الله بأصدقائه الذين دعموا ترشحه ويخبرهم أنه انسحب من الترشح لصالح أخيه فيصل(٧١). ومن الجدير بالذكر أن الفرق لم يكن كبيرًا بين الأمير فيصل والأمير عبد الله لدى بعض الزعماء العراقيين(٧٢).

ثمة مسألة أخرى وثيقة الصلة بترشح فيصل هي مسألة العفو العام عن الزعماء العراقيين الذين عارضوا الوجود البريطاني وناصبوه العداء، وقد ناقش الحاضرون فكرة أن تقوم الحكومة البريطانية قبل أن تنقل مسئولية الحكم إلى حاكم عربي أن تصدر عفوًا عامًا عن المعارضين لها في العراق وكردستان منذ بداية احتلالها العسكري للبلاد لا سيما الذين شاركوا في ثورة ١٩٢٠ مع استثناء أو استثنائين وسواء أكانوا في الداخل أو في المنفى(٧٣).

ومن القضايا التي أولتها لجنة الشئون السياسية عنايتها قضية إدارة السياسية الخارجية للعراق والدفاع عنه في حالة اختيار فيصل كحاكم، وتم الاتفاق على أن بريطانيا باعتبارها الدولة المنتدبة سوف تكون هي المسئولة عن الدفاع عن الأراضي العراقية ضد أي هجوم خارجي كما سيكون لها حق إدارة ملف علاقات العراق الخارجية(٧٤)

وقد اقترح الميجور اتش دبليو ينج H. W. Young أن يكون من حق بلاد النهرين أن تجرى بعض العلاقات الخارجية مع الدول المجاورة لها، وأيده في ذلك

كوكس واعتبر اقتراحه جديرًا بالاهتمام، لكنه ذكر أن الحاكم الجديد ربما يكون من الصعوبة بمكان أن يمتلك تصورات محددة لهذه العلاقات، وأن الحل لهذا المعضل أن يتوفر له مستشار بريطاني ساعتها يكون في استطاعته أن يُقيم علاقات وتعاملات مع الأمير عبد العزيز آل سعود في نجد والأحساء وحاكم شمر ووالي بشتي كو– التي هي في الأساس جزء من فارس غير أنها تتمتع بالاستقلال عنها– وعلى الرغم من اقتراح الحل للصعوبات التي ربما قد تواجه الحاكم الجديد؛ إلا أن موقف تشرشل كان مغايرًا من المسألة برمتها، إذ اعتبر الحديث في هذا الموضوع سابق لأوانه، وحُسم الموقف بأن تتولى بريطانيا إدارة العلاقات الخارجية والدفاع عن العراق(٧٥).

مسألة الأقليات

كما ناقشت لجنة الشئون السياسية قضية جوهرية ذات صلة وثيقة بتخفيض النفقات وتخفيف الأعباء البريطانية في العراق وهي قضية الأقليات واللاجئين الذين كانت تتعهد بريطانيا بالإنفاق على البعض منهم، وخرج أعضاء المؤتمر بتوصيات من أجل التخلص الفوري من اللاجئين الذين يتم الاحتفاظ بهم في العراق على حساب التبادل الإمبراطوري، خصوصًا أن هؤلاء اللاجئين لم يُرصد لهم أية أموال في الميزانية العراقية لعام ١٩٢١ –١٩٢٢م، وأهم جماعات هؤلاء اللاجئين والأقليات على النحو التالي:

أولاً: الأرمن

كان عدد اللاجئين الأرمن المحبوسين بالبصرة حوالي ١٤٠٠ نسمة ولم يكن في مقدورهم العودة إلى ديارهم وفي الوقت نفسه فشلوا في الاندماج مع سكان العراق وزاد من صعوبة موقفهم أنه لم ترصد أموال لرعايتهم في ميزانية ١٩٢١ –

١٩٢٢م. وبدا واضحًا أن بقاءهم في العراق إلى أجل غير مسمى أصبح مستحيلاً، وله مخاطر منها احتمالية لجوئهم إلى الجريمة في حالة عدم وجود ما يسد رمقهم(٧٦)، وقد توصل المؤتمر إلى خيارين لحل مشكلة الأرمن الخيار الأول: أن يخرجوا من العراق على غير هدى فيتخطفهم الموت، أما الخيار الثاني: أن يرحلوا على متن سفن بريطانية إلى أرمينيا أو بعض المناطق المجاورة، وكان الخيار الثاني ينطوي على بعض النفقات(٧٧).

استُبعد الخيار الأول من قبل أعضاء المؤتمر لكونه يمس الهيبة البريطانية على حد تعبير أعضاء اللجنة؛ ولذلك قرروا أن يتم الشروع في تنفيذ الخيار الثاني بتوفير السفن المطلوبة وإبلاغ وزارة الخارجية أنه سيتم إرسالهم إلى القرب من أرمينيا وطلبوا منها معرفة الميناء الأفضل كي يتم إرسائهم به(٧٨).

ثانيا: الروس

قدر عدد اللاجئين الروس في العراق بعد الحرب العالمية الأولى بحوالي ٨٠٠ لاجئ كانوا يقطنون معسكرًا بالبصرة، وقد تم إجلاؤهم من منطقة بحر قزوين بواسطة السلطات العسكرية البريطانية كإجراء فرضته التطورات الحربية، وكان من الصعب الإبقاء عليهم في البصرة أو إعادتهم إلى روسيا مرة أخرى، وعندما ناقش أعضاء المؤتمر حالتهم وجدوا أنهم في نفس ظروف اللاجئين الروس المحصورين في مصر، ولذلك أُقترح أن تجهز سفن لشحنهم إلى مصر كي ينضموا إلى ذويهم الذين كانوا ضمن مسؤولية وزارة الحرب وكانت مصر خطوة أولية لعودتهم إلى ديارهم(٧٩).

ولما كان هناك احتمال أن يُنفذ ضدهم جميعًا حكم الإعدام إذا ما عادوا إلى روسيا رأى أعضاء اللجنة السياسية أنه لم يحن الوقت لإعادتهم إلى وطنهم وأن

الأنسب لهم من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية أن يتم إجلاؤهم من البصرة لارتفاع معدل الوفيات بينهم بسبب درجة الحرارة المرتفعة، ونقلهم إلى مصر مع استثناء من حصل، أو من في استطاعته أن يحصل على فرصة عمل في العراق، وقد كان البديل الآخر أن ينقلوا إلى اسطنبول بالتنسيق مع الأتراك حيث إن مشكلة التخلص من عدد كبير من الروس كانت مطروحة على طاولة البحث هناك[٨٠].

ثالثًا: الأشوريون[٨١]

أما عن المجموعة الثالثة من الأقليات التي كانت تمثل عبئًا اقتصاديًا على خزانة الحكومة البريطانية فتمثلت في الأشوريين الذين بلغوا حوالي ٢٠٠٠ وجميعهم أقاموا بالقرب من الموصل[٨٢].

ولما كان التخفيف من الأعباء المالية في الشرق العربي أحد أهم مستهدفات الحكومة البريطانية، فقد رأى بعض أعضاء المؤتمر أن يُحذر الأشوريون من أنه لن يرصد لهم أية اعتمادات مالية تكفل بقائهم في معسكراتهم ابتداءً من الأول من إبريل عام ١٩٢١م وحثهم على أن يعتنوا و يدافعوا عن أنفسهم ابتداءً من هذا التاريخ وإذا ما قرروا أن يحاولوا العودة إلى المناطق التي كانوا يقطنونها فلا بد من تزويدهم ببعض الأسلحة والذخيرة التي قد تكون ضرورية لهم للدفاع عن أنفسهم لأن قراهم قد سيطر عليها الأكراد, ولكن ووُجه هذا الرأي بالاعتراض لأن بعض الأسلحة الخفيفة لن تنقذهم من القتل وبطش الأكراد بهم، وبناءً على ذلك أصبح أمام أعضاء اللجنة السياسية خياران: الخيار الأول: أن يتم تهجيرهم إلى أمريكا ولكن هذا الخيار نوقش ورفض، والثاني: أن يهاجروا إلى منطقة الانتداب الفرنسية– سوريا أو لبنان– وقد قامت وزارة الخارجية بمخاطبة الحكومة الفرنسية بشأن هؤلاء ولكن لم يصلها رد من الفرنسيين أثناء جلسات المؤتمر وإن كان قد رفض بعد ذلك[٨٣].

وبعد نقاشات ليست بالقصيرة توصل أعضاء المؤتمر إلى أن عددًا صغيرًا من الأشوريين يمكن أن يحصلوا على مساعدة بعض المؤسسات الخيرية الأمريكية، وأما البعض الآخر فيمكن تسوية مشكلتهم عن طريق إنشاء سريتين منهم تحت إشراف ضباط بريطانيين يتم توزيعهم على طول الحدود، وتوفير حوالي ٢٠٠ ألف إسترليني- بحد أقصى- لإمداد بعض الأسر الأشورية بأدوات زراعية لممارسة مهنة الزراعة خصوصًا أنها كانت المهنة الرئيسية التي كانوا يمارسونها في موطنهم الأصلي قبل أن تقذفهم الأقدار إلى بلاد النهرين وحتى يكون في مقدورهم الإقامة الدائمة، وقد أوصى المؤتمر بأن يوفر هذا المبلغ في شكل منحة مقترحة للعراق وهذا ما تم بعد ذلك(٨٤).

سياسة بريطانيا تجاه كردستان

في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان هناك اتجاهٌ دوليٌ للعناية بالأقليات، وقد اكتسبت العنايةُ بالأقليات أهميتها من المبادئ التي نادى بها الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون Wdro Wilson التي عرفت بالمبادئ الأربعة عشر(٨٥)، فقد نص المبدأ الثاني عشر على أن من حق الأقليات غير التركية داخل الإمبراطورية العثمانية أن تُمنح الحق في الحكم الذاتي، وبناء على ذلك تحمس الأكراد لأن يكون لهم وفد يمثلهم في مؤتمر الصلح للمطالبة بحقوقهم(٨٦)، وقد حاولت كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة والأقليات نفسها أن ترسخ لهذا المبدأ وأن تعمل على تفعيله(٨٧) ولذلك ضَمِنت معاهدة سيفر التي وُقعت في أغسطس ١٩٢٠ هذا الحق للأكراد(٨٨).

لم تخضع منطقة كردستان الجنوبية وفقًا للمادة ٦٢ من معاهدة سيفر لحكومة العراق المؤقتة أو ضمن مناطق سيادتها، وأصبح لسكانها الحق في أن يختاروا الاستقلال عن العراق أو الانضمام إليه. وعلى هذا الأساس دار النقاش في جلسة اللجنة

السياسية التي انعقدت في الخامس عشر من مارس، وأثنائه راح كوكس يشرح وضع المنطقة، وذكر أن كردستان تنقسم إداريًّا إلى منطقتين: السليمانية ولها متصرفها، وكركوك والموصل وبعض المقاطعات الشمالية ولها متصرفها الذي يعاونه بعض المستشارين من الضباط البريطانيين، بالإضافة إلى فريق من المسئولين الأكراد، وأكد على أن سكان كركوك والموصل يريدون أن يشاركوا في الانتخابات القادمة في العراق، وأن يجلس ممثلوهم في البرلمان العراقي، وعن أكراد السليمانية قال إنهم لا يريدون ذلك في إشارة منه إلى رغبتهم في الانفصال، وقد رأى كوكس أهمية انصهار كردستان إلى العراق خصوصًا أن العوائد في المنطقتين لن تكفي لإدارتهما وشاطرته الرأي مس بيل(٨٩).

أما الميجور يانج فقد فضل أن تقام للأكراد دولة مستقلة، وأن تخضع بشكل مباشر للمندوب السامي البريطاني، وألا تخضع بأي حال من الأحوال لحكومة عربية، وعارض بشدة أن تكون هذه الدولة منفصلة عن النفوذ البريطاني. وأكد على أن الوقت مناسب لأن يكون للأكراد مجلس خاص بهم بعد أن تقام انتخابات منفصلة، وذكر أنه من غير الضروري أن تنزل قوات بريطانية أو عربية إلى هذه المنطقة من أجل الحفاظ على الأمن بها، وأن توكل هذه المهمة إلى قوات كردية خاصة(٩٠).

غير أن الميجور أي دبليو سي نوئيل E. W. C. Noel الذي كان من أكثر الحضور دراية بكردستان وسكانها كان يرأى أن الأتراك ربما يستخدمون الأكراد ضد البريطانيين، لا سيما أن القوات البريطانية في سبيلها إلى الرحيل عن المنطقة، وأن الأتراك حتمًا سيحاولون جاهدين أن يفصلوا منطقة السليمانية عن دائرة النفوذ البريطاني، وبما أن الأكراد يميلون إلى فكرة الحكم الذاتي فلن يقبلوا بالانضواء تحت سيطرة الحكومة العراقية، وستستغل الدعاية التركية هذا الوضع منددة بإجبار

الأكراد على الخضوع لحكومة عربية؛ ولذلك كان يميل إلى أن تكون كردستان دولة حاجزة بين العراق وتركيا[٩١].

أما الكولونيل لورنس فكان يرى ألا يخضع الأكراد لحكومة عربية، على الرغم من علمه بأن الحكومة العربية لن تقبل إلا بخضوع الأكراد له[٩٢]. كما أشار إلى أنه من غير المفضل أن يكون للمنطقة مُتصرِفَين، واقترح أن يُعين متصرف واحد للمنطقة، وألا يُمنح المنصب لأحد الأكراد. وقد اعترضت مس بل على أن يكون للمنطقة متصرف واحد، وكانت ترى أن الأكراد يميلون إلى الانضمام إلى الحكومة العراقية[٩٣].

توصل أعضاء المؤتمر أيضًا إلى أن أية محاولة لإجبار الأكراد على الانضواء تحت الحكم العربي والحكومة العربية سوف تُجابه بمعارضة شديدة؛ لميلهم الشديد إلى فكرة الحكم الذاتي[٩٤]، وسيترتب عليها تعقيد الأمور أمام خروج القوات البريطانية وانسحابها من العراق وهو الركن الركين للمؤتمر[٩٥].

وفي النهاية أوصى المؤتمر بأن يُحاط العرب والأكراد علمًا بقراره الذي مفاده أن لا تخضع الإدارة في كردستان للحكومة في بغداد، وأن يوكل أمر الإشراف عليها إلى المندوب السامي البريطاني، وأن تشكل كتيبتان من الأكراد في المقاطعتين- السليمانية وكركوك – [٩٦] تحت رئاسة ضباط بريطانيين بهدف الدفاع عن كردستان والحفاظ على الأمن بها مما يسهم في سرعة تخفيض القوات البريطانية في هذه المناطق، وبالتالي إحباط مساعي الأتراك في إغواء الأكراد وتحريضهم في الأراضي التي يسيطر عليها البريطانيون بإقامة دولة منفصلة[٩٧].

تكوين نواة الجيش العراقي

من المسائل التي نُوقشت في مؤتمر القاهرة مسألة تكوين قوة عسكرية من أبناء العراق كي تتولى مهمة حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، وكانت هذه القوة بعد ذلك نواة الجيش العراقي الحديث. وقد اعتبرت اللجنة العسكرية هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية للسياسة البريطانية الجديدة؛ ولذلك أوصت ببذل كل الجهود لتذليل العقبات التي من الممكن أن تعترض تكوين هذه القوة وتسهيل قيامها ومساعدتها في مهدها ورفع كفاءتها[٩٨].

وفي إطار تذليل كافة العقبات أمام تكوين نواة هذا الجيش وإخراجه إلى حيز العمل على وجه السرعة طالب جعفر العسكري بتكثيف التجنيد مقترحًا أن يكون من المدن والقرى الهادئة المستقرة غير الثائرة مستبعدًا تجنيد سكان المدن العراقية التي ثارت عام ١٩٢٠م قدر المستطاع وتطبيق القاعدة نفسها على سكان الريف. وقد حازت اقتراحات العسكري على استحسان أعضاء اللجنة كاملة، ومن جانبها أوصت من يقوم بعملية التجنيد بضرورة التعاون مع مركز القيادة البريطانية في كل المسائل العسكرية[٩٩].

هذا من ناحية العنصر البشري والإطار الجغرافي للتجنيد كما طالب العسكري بأن يحصل المجندون على المرتبات نفسها التي كان يحصل عليها المجندون في قوات الليفي[١٠٠] والتي كانت تتكون من بعض العناصر العربية والأشورية والأكراد ليس في هذا الجانب فحسب بل طالب بألا تكون شروط وظروف الخدمة في قوات الليفي أفضل من شروط وظروف القوات الجديدة المزمع إنشاؤها– من حيث فترة الخدمة والإجازات وخلافه[١٠١] – وقد كان العسكري يهدف من وراء اقتراحاته تلك أن

يشجع الشباب العراقيين على الانضمام إلى هذه المؤسسة الجديدة حتى يستطيع جمع ٤٠٠٠ مجند مع بداية أكتوبر ١٩٢١ يكون في مقدورهم الدفاع عن منطقة الموصل وكركوك[١٠٢].

وعلى ما يبدو أن التجنيد قد بدأ التفكير فيه قبل المؤتمر حيث تعهد جعفر العسكري أمام اللجنة أنه إذا ما استجيب لاقتراحاته فإن عملية التجنيد سوف تنجز سريعًا، ومن جانبه سيبذل قصارى جهده في تجنيد العرب، لا سيما أنه قد تمكن في ذلك الوقت من تجنيد ٥٠٠ جندي[١٠٣].

أجمع أعضاء اللجنة العسكرية أمرهم على إسناد قيادة الجيش الجديد إلى ضباط بريطانيين، وإذا كان ثمة ضباط عرب سيشاركون في القيادة فسيخضعون للإشراف الكامل للبريطانيين[١٠٤] وسيكون الجميع تحت إمرة القائد العام البريطاني في بلاد العراق وسيعمل الأخير تحت إشراف وتوجيه المندوب السامي البريطاني[١٠٥] ولم يكن الإشراف البريطاني مقررًا له أن يستمر طويلاً بل أُقترح أن ينتهي بمجرد أن يكون الضباط العرب في وضع يسمح لهم بأن يُناط بهم هذه المسئولية وبعدها إن ارادت الإدارة البريطانية أن تحتفظ بهؤلاء الضباط في العراق فلها الخِيَرة[١٠٦].

رأت اللجنة أيضًا أن يكون عدد الضباط اللازم توفرهم لقيادة القوات الجديدة ٣٠ ضابطًا بريطانيًا وحوالي ١٧ ضابطًا من ضباط الصف كما تم الاتفاق على أن يتم تسكين جنود القوة الجديدة في المباني القديمة والثكنات التي كانت تقيم فيها القوات العثمانية[١٠٧].

أما عن المهام والوظائف التي كانت تنتظر القوة الجديدة فقد حصرت في حماية القواعد العسكرية البريطانية في الموصل وبغداد والبصرة[١٠٨] وحماية كافة خطوط الاتصالات بين هذه القواعد الثلاث برًا أو بحرًا، وإمداد القوات بالتجهيزات

الضرورية كي تقوم بالأعمال المنوطة بها[١٠٩] وقمع الانتقاضات، وحفظ النظام، وحماية الحدود والمنشآت البريطانية[١١٠].

ومن الجدير بالذكر أن ثمة جدلاً واسعًا قد وقع بين أعضاء اللجنة العسكرية حول من سيتحمل رواتب الضباط البريطانيين والميزانية الخاصة بهم، وفي النهاية أقرت اللجنة بما أن الجميع سوف يعمل تحت إشراف المندوب السامي البريطاني فإنه لا يمكن أن تدرج مخصصاتهم المالية في ميزانية الحكومة العراقية[١١١].

وتقرر وفقًا لمقترحات اللجنة الفرعية التي عرفت بلجنة بغداد برئاسة الكولونيل ميتز Colonel Moens ؛ أن يتكون الجيش الجديد من ٥٠٠٠ جندي يتم تجنيدهم خلال سنة من تاريخ الحصول على تصريح البدء في التجنيد وأن يتم التشاور مع جعفر العسكري في كافة التعديلات التي يراها ضرورية من أجل إنجاز الخطة بكفاءة[١١٢].

كان من المقرر أيضًا أن يتم تأسيس قوة من الأكراد والأشوريين ترابط في الموصل وكركوك؛ ومن أجل هذا كلف تشرشل برسي كوكس بأن يرأس لجنة تكونت من جعفر العسكري والميجور جنرال رادكليف Major-Jeneral Radcliffe وآخرين، وطلب منهم أن يجندوا أكبر عدد ممكن في أقصر فترة ممكنة من أجل الإسراع في ترحيل القوات البريطانية التي كانت ترابط في هذه المنطقة وأن تتولى القوة الجديدة حماية تلك المنطقة الاستراتيجية ابتداءً من شهر أكتوبر ١٩٢١م بدلاً من شهر إبريل ١٩٢٢، وأن تسند قيادة هذه القوة إلى ضباط بريطانيين، وتكون تحت إشراف القائد العام للقوات البريطانية في العراق وتوجيه المندوب السامي البريطاني[١١٣].

تخفيض أعداد القوات البريطانية والهندية

كان تخفيض أعداد القوات البريطانية التي جثمت فوق الأراضي العراقية وتقليل نفقاتها ودارسة الوضع الدفاعي البديل بعد رحيلها أهم أهداف المؤتمر، وبعد نقاش توصلت اللجنة العسكرية إلى أن عملية التخفيض لا بد أن تُقْصِر التواجد العسكري على ٢٣ كتيبة بدلاً من ٣٣ كتيبة مع بداية أكتوبر ١٩٢١م، ثم الوصول بهذا العدد إلى ما يقرب من الثلث- ١٢كتيبة - مع حلول فصل الصيف.

وكان عدد الكتائب العشر الأُول المراد تخفيضها حوالي ١٥٠٠٠ رجل: منهم ١٢ ألف مقاتل والباقون من العمال والأتباع الذين يقومون بالخدمات للجنود[١١٤]. وقد ضمت جنودًا بريطانيين وهنود، وفوجًا من الفرسان البريطانيين، وفوجين من الفرسان الهنود، وسريتي مفرقعات، وأربع بطاريات ميدان وأربع بطاريات باك Pack[١١٥]، أما القوات التي ستبقى فكانت عبارة عن ٤ كتائب بريطانية و١٩ كتيبة هندية ليكتمل بذلك عدد الكتائب ٢٣ كتيبة وفقًا للخطة اللجنة.

وقد وضعت اللجنة برنامجها لتخفيض القوات في ضوء محددات ثابتة وهي ألا يتعرض العراق لهجوم عسكري من الخارج أو دسائس خارجية أو قيام ثورات أخرى محتملة من داخل العراق كالتي اشتعلت في عام ١٩٢٠م، وفي حالة وقوع أي خطر من الأخطار السابقة سوف تصل التعزيزات من كل المناطق التي تخضع للسيطرة البريطانية[١١٦].

ومهما يكن من أمر فقد كانت تواجه عملية إنجاز تخفيض القوات مجموعة من المعوقات جاء في مقدمتها: قلة سفن الشحن التي سَتُقِل الجنود، فعلى سبيل المثال بدأت عمليات شحن القوات البريطانية والهندية من ميناء البصرة قبل أن تنعقد

جلسات المؤتمر، وكان من المقرر أن يغادر الميناء عشرون ألفًا من القوات، بيد أنه لم يغادر سوى تسعة آلاف جندي حتى السادس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٢١م، وبقي في البصرة حوالي أحد عشر ألفًا آخرين ينتظرون موعد رحيلهم. وكانت قلة السفن هي التي جعلت عملية ترحيل الجنود تسير بوتيرة أقل مما هو مطلوب إذ كان معدل ما يمكن شحنه أسبوعيًّا ٣٠٠٠ رجل[١١٧].

لاحظ تشرشل أن قيمة النفقات العسكرية ظلت مرتفعة عما كان يريد على الرغم من وضع الجدول الزمني لمغادرة القوات من العراق وإسقاط نفقات المُرَحلِين من الميزانية وأرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الضباط البريطانيين الذين كانت رواتبهم تبلغ تقريبًا ضعف رواتب الضباط الهنود[١١٨]. وقد اختلفت وجهات نظر العسكريين حول من يبقى من الضباط في العراق هل الضباط البريطانيون أم الضباط الهنود؟ فمال فريق إلى بقاء الضباط الأكفاء من أجل الحفاظ على مستوى كفاءة القوات الباقية ورأى هؤلاء بقاء الضباط البريطانيين، في حين مال العسكريون الكبار وعلى رأسهم هالدين إلى بقاء الضباط الهنود والكتائب الهندية عن الضباط البريطانيين والكتائب البريطانية في ذلك الوقت بالتحديد، وكانت حجتهم انخفاض رواتب الهنود مقارنة بالبريطانيين[١١٩]، وبعد نقاشات طويلة تم التوصل إلى الإبقاء على الضباط البريطانيين أصحاب الرواتب الكبيرة على أمل أن تُوفر نفقاتهم بأية طريقة لحرص المؤتمر على أن تكون القوات المتبقية في العراق على مستوى عالٍ من الكفاءة[١٢٠].

ثم كانت المفاجأة الأشد وطأة على تشرشل عندما ذكر مستر كروزلاند Crosland أن مجموع الأموال التي ستتوفر من تخفيض القوات من ٣٣ كتيبة إلى ٢٣ كتيبة تقدر بحوالي ٢ ونصف مليون إسترليني للقوات الهندية ومليون إسترليني بالنسبة للقوات البريطانية[١٢١] مما جعل تشرشل يستفسر مستنكرًا كيف يُخفض عدد

القوات إلى الثلث ولا يتجاوز التوفير في النفقات سوى السُبع؟ معقبًا أن هذه نسبة ضئيلة جدًّا ولذلك أكد على بذل كل الجهود والقيام بكل المحاولات بغية إحداث توفير ملموس وراح يقترح بعض الوسائل منها أن يُستبدل الضباط الأقل عمرًا والأقل درجة بالضباط الأكبر سنًا والأعلى رتبة في مناصب قيادة القوات الجديدة أو تقليل عدد الضباط لمزيد من توفير النفقات(١٢٢)، واستبعد مطلب توفير قس لوعظ الجيش وبيطري لمعالجة دواب الحمل وغيرها؛ بحجة أن ثمة جهود مبذولة على قدم وساق لتقليل وتخفيض القوات والنفقات في العراق(١٢٣). ومهما يكن فقد أجمعت اللجنة العسكرية على أن يتم توزيع القوات المتبقية على محور البصرة بغداد الموصل، وأن تخضع لقيادة قائد القوات العامة البريطانية في العراق.

القوة الجـوية

كانت المسألة التي وقفت اللجنة أمامها طويلاً هي كيف يكون في مقدور البريطانيين سحب قواتهم من العراق قبل أن يكون الجيش العراقي المُوطَد العزم على انشائه قادرًا على أن يقوم مقامها ويؤدي دورها؟(١٢٤) فكان الحل أن تُوكل مهمة الحفاظ على العراق والدفاع عنه إلى قوة جوية بريطانية تستطيع أن تسيطر على المجال الجوي لبلاد النهرين، وأن تكون تحت إشراف قائد القوات البريطانية(١٢٥).

كانت فكرة القوة الجوية تقوم على أن تتمركز بعض الطائرات في بعض القواعد الاستراتيجية التي تمكنها من السيطرة والهيمنة على كافة أنحاء العراق وقد تحمس لهذه الفكرة هيو ترنشارد Hugh trenchard – رئيس هيئة الأركان الجوية– والذي كان يرى أن ثورات رجال القبائل هي التي تمثل المصدر الرئيس لعدم الاستقرار في البلاد وأن قمع هؤلاء عن طريق قذفهم بالطائرات وقيام سلاح الجو

بدوريات بالقرب من خطوط الاتصالات، واستعراض القوة سوف يكون كافيا وبديلا عن القوات البرية وأعدادها الضخمة ونفقاتها المرهقة[١٢٦].

وبعد أن حظيت الفكرة بموافقة أعضاء المؤتمر انعقد الإجماع على أن تصدر الأوامر إلى ستة أسراب من الطائرات كي تغادر الهند إلى العراق، وأن تكون مناطق تمركز الطائرات في الشعيبة والعمارة والموصل بحيث يكون التوزيع كالتالي: يتمركز السرب ٨٤ D.H.9A في الشعيبة، وفي العمارة يتمركز السرب ١ D.H.9A و السرب ٦ D.H.9A، والسرب ٨D.H.9A، والسرب ٣٠ D.H.9A، وفي الموصل يتمركز السرب رقم ٥٥ D.H.9A[١٢٧].

ولم يكن اختيار هذه المدن اختيارًا عشوائيًّا، فعلى سبيل المثال اختيرت الموصل لأن قوة بريطانية ستقيم بها، ولصفاء هوائها وجوها الصحي العليل، ووجود أكبر مخازن المؤن والذخيرة بها وهذا سيسهل كثيرًا عملية تموين الحامية[١٢٨]، كما وقع الاختيار على العمارة لأنها ستوفر، مقارنة ببغداد، التي اختيرت قبلها، ما يعادل مليونين من الإسترليني كما أن تمركز القوة في العمارة سوف يشكل مصدر حماية لصناعة البترول، وستكون بمثابة جسر لأي قوات تصل من الهند في حالة حدوث أية اضطرابات، إضافة إلى العديد من التسهيلات الأخرى.

تحددت مهام القوة الجوية في القيام بطلعات جوية دورية لجميع المناطق والمقاطعات العراقية وزيارة الحكام السياسيين الذين يديرون البلاد. وكان هدف اللجنة من هذا العمل إلقاء هيبة الحكام السياسيين في روع سكان العراق من خلال ظهور القوة الجوية في مناطقهم، ومن مهام القوة أيضًا القيام بالأعمال العقابية والتأديبية لمن يقرر ضده المندوب السامي البريطاني العقاب، والتعاون مع الجيش العربي ودعمه كي يقوم بدوره المنوط به، والإشراف على جميع الاتصالات وشبكات

البرق، وزيارة جميع المطارات في الدولة خصوصًا التي يستخدمها الضباط السياسيون[١٢٩].

كانت منطقة كركوك أكثر المناطق العراقية اكتظاظا بالقوات البريطانية لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية لبريطانيا[١٣٠]؛ ولهذا كان ثمة حرص شديد على تخفيض القوات المتمركزة فيها لا سيما أن رُصد لها مليون إسترليني سنويًّا – وهو مبلغ ضخم جدًا – وقد قُبل هذا على مضض خلال الفترة التي سبقت المؤتمر لأهمية هذه المقاطعة مقارنة بالمقاطعات الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن تشرشل أكد على ضرورة بذل كل جهد ممكن كي تحل القوة المحلية محل الحاميات الإمبراطورية[١٣١]. بيد أن الخوف من التهديد التركي ظل ماثلاً أمام المؤتمر، ولتجاوز ذلك الخطر تم الاتفاق على أن يواكب تخفيض القوات في كركوك مزيد من الطلعات الجوية إليها من القوة الجوية الموجودة بالعراق، وأن تزود منطقة الموصل بسرية أو سريتين من العربات المصفحة عندما تُخلى المنطقة من القوات الإمبراطورية[١٣٢].

لقد كانت القوات المتمركزة في العراق تكلف الخزانة البريطانية ٢٥ مليون جنيه إسترليني سنويًّا، وقد أكد تشرشل أثناء انعقاد اللجنة السياسية العسكرية المشتركة على الأهمية القصوى لأن ينخفض هذا المبلغ إلى ثلثيه[١٣٣] مشترطًا أن يكون في إمكان الجيش العراقي والقوة الجوية الدفاع عن منطقة الموصل فوافق برسي كوكس على المبدأ وذكر أنه مضى قدما في تجنيد القوات التي سيتولى قيادتها ضباط بريطانيون، ولكنه ذكر أن نفقات القوات التي يقوم بتجنيدها سوف تتجاوز الميزانية، فتم الاتفاق على أن يتم تغطية العجز من الموارد المالية الإمبراطورية[١٣٤].

وعندما عارض بعض القادة العسكريين تخفيض أعداد القوات بشكل ما بحجة أن ترك عددًا صغيرًا من القوات في دولة كبيرة مثل العراق بها خطوط مواصلات

طويلة والمخاطرة بتعرضها للتدمير في حالة انفجار ثورة مرة أخرى في البلاد، لم ينكر تشرشل عليهم ذلك قائلاً: "إن الوضع سيكون صعبا، ولا يخل من مغامرة"، ولكنه قال صراحةً: "إن دافع الضرائب البريطاني لا يُتوقع أن يكون راضيًا على الإنفاق على الحامية في العراق بهذه الطريقة العالية، وأنه لا بد من الاقتصاد السريع في النفقات قبل العام المالي الجديد". وعلى الرغم من علم تشرشل بأن القوات ربما تتعرض لمخاطر، إلا أنه أصر على ضرورة تخفيضها، وراح يطرح البدائل: مثل الإسراع في تدريب القوات العراقية بأقصى سرعة ممكنة، ومحاولة إيجاد وسيلة يستطيع بها القائد العام للقوات أن يزيد عدد المحطات عن المحطات الثلاث المقترحة، كما ذكر أيضًا أن الوصول إلى تسوية مع الأتراك ربما يخفف الضغط في منطقة الموصل(١٣٥).

وبينما كان الأعضاء يناقشون دور القوة الجوية ذكر المارشال ترنشارد Trenchard أنه لن يكون في إمكانه حماية وحراسة وسائل الاتصالات والمواصلات خلال الفترة الأولى؛ لأن القوة الجوية لن تكون في وضع يمكنها من فعل ذلك، وأنه يعتقد أن عاما من انعقاد المؤتمر رُبَما يمكنه من أن يقدم مساعدة فعالة تسهم في تخفيض القوات(١٣٦). وعندما تأزم الموقف اقترح تشرشل دفع معونات مالية لسكان القرى المجاورة مقابل أن يقوموا بحماية خطوط السكك الحديدية القريبة منهم، فاعترض برسي كوكس على هذا الاقتراح وقال:" إنه لم يأت الوقت المناسب للوثوق بالعراقيين حديثي العهد بثورة ضد الوجود البريطاني"(١٣٧).

ولم يقتصر التخفيض على الجنود فقط، كما ذكرنا، ولكنه تضمن العمال والأتباع الهنود الذين كانوا يقومون على خدمة الجيش وتعبيد الطرق في سبيله... إلخ. وقد ثار نقاش طويل حول كيفية نقل أولئك إلى البصرة لترحيلهم فكان

الاقتراح أن تكون السكك الحديدية الوسيلة، غير أن السكك الحديدية كانت في وضع غير سليم وغير آمن بعد التدمير الذي حاق بها بعد ثورة العشرين، ولذلك أمر تشرشل برسي كوكس أن يراسل نائبه في العراق ويحثه على بذل قصارى جهده من أجل إصلاح ما عطب بهذه السكك الحديدية مُبينا له أن إصلاح خطوط المواصلات من شأنه أن يرفع معدل ترحيل القوات من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ وربما إلى ٦٠٠٠ في الأسبوع(١٣٨).

كما أثير نقاش أيضًا حول من يقوم بهذا العمل فرأى تشرشل أن يقوم به العمال المحليون (العراقيون) حتى يكون العمال الهنود على أهبة الاستعداد للسفر فتدخل الكولونيل فريث Frith وذكر أن من الخطأ اقتصاديًا أن نبقي العمال الهنود في حالة من الكسل والخمول حتى تحين لحظة رحيلهم ونترك العمال المحليين يعملون وأنه لا بد أن نقوم بالاقتصاد في كل اتجاه.

وبالتزامن مع بحث كيفية تخفيض القوات في العراق بحث أعضاء اللجنة السياسية العسكرية المشتركة كيفية توفير نفقات المخازن والمعدات والأعباء الإدارية. كما بحثت اللجنة الطريقة المثلى للتخلص من أعباء ٢٥ ألف دابة من الخيل والبغال والحمير في إطار توفير النفقات لاسيما الزائد عن الحاجة واضعين في الاعتبار التخلص من العدد الأكبر، والإبقاء على الحد الأدنى لحاجة الحامية بحيث ألا يتجاوز ذلك ٣١ مارس١٩٢١م(١٣٩).

ذكر كروزلاند أن تقدير المبلغ الذي تتغذى به الحيوانات يقدر بحوالي مليون وسبعمائة وخمسين ألف إسترليني سنويًا، فما كان من تشرشل إلا أن قال: "إنه لا بد من توفير النفقات ليس فقط ببيع بعض الحيوانات ولكن بتقليل قيمة المبلغ الذي ينفق

على غذاء الخيل والبغال والحمير سنويًّا[١٤٠] " أى أنه فرض حالة التقشف حتى على غذاء الحيوانات.

وعندما طرح موضوع تقليل نفقات البترول التي كانت تقدر بحوالي مليون استرليني سنويًّا وجدوا أنه من الصعب تقليل هذا البند وبُرر ذلك بأن البترول ضروري لعربات نقل الجنود في بعض المناطق في العراق، ولكن وجدوا أنه من الضروري التخلص من بعض العربات في الحال بدلاً من الاحتفاظ بها ثم يضطرون بعد ذلك إلى بيعها لأن محركاتها أصبحت في حالة من التدهور، ناهيك عن نفقات من يقومون على حراستها وحمايتها.

كما طرح في المناقشة أن ثمة أعدادًا كبيرة من المعدات تقدر بمبالغ ضخمة في المخازن، فاقترح تشرشل أن تباع هذه المعدات إلى حكومة العراق، وقال : " إن من الخطأ اقتصاديا أن نحتفظ بعدد من الموظفين بمرتبات من أجل الحفاظ على معدات زائدة، لا بد من التخلص من هذه المعدات بأقصى سرعة حتى ولو بمعدل منخفض جدا "[١٤١].

السكك الحديدية

كما ناقش المؤتمر موضوع السكك الحديدية في بلاد النهرين لما للنقل والمواصلات من أهمية كبيرة داخليًّا وخارجيًّا، فوجود شبكة جيدة من شبكات النقل والمواصلات يُمكن الدولة من السيطرة على أجزاء البلاد المُختلفة وإدارتها بكفاءة عالية، وهذه السيطرة تساعد على تقوية الوحدة بين أجزاء البلاد، وتمكن الدولة من الدفاع عن أراضيها ضد أي اعتداء خارجي، وتسهل عملية نقل الجيوش والمعدات

العسكرية إلى مواقع الخطر[١٤٢] أو إلى أي مكان تريد ومن هنا جاء اهتمام أعضاء المؤتمر بالسكك الحديدية في العراق.

وفي الإجمال كانت خطوط السكك الحديدية في العراق غير جيدة ولم تبن على مقاييس ومعايير مناسبة ودقيقة من وجهة نظر أعضاء اللجنة، ويرجع ذلك إلى أنها بُنيت من البداية لغرض مؤقت هو نقل الجيوش والعتاد والمهمات الحربية لتسهيل التحركات العسكرية إبان الحرب ولم تبن لأعراض اقتصادية تجارية[١٤٣]. وكانت الخطوط كالتالي: خط بغداد الكوت، وخط بغداد البصرة، وخط بغداد الفلوجة، وخط بغداد الموصل عن طريق كركوك، وخط بغداد الموصل عن طريق دجلة، وخط خانقين البصرة[١٤٤]، وخط بغداد شرقاط إلى جانب بعض الخطوط الفرعية. وقد كانت سكة حديد بغداد البصرة خانقين للأغراض التجارية. أما عن بقية الخطوط فقد كانت للأغراض العسكرية.

ومهما يكن من أمر فقد اقترح الجنرال اتكنسون Atkinson في الاجتماع الأول للجنة الشئون المالية الذي انعقد في الخامس عشر من مارس الاهتمام بالسكك الحديدية، ورصد ميزانية لصيانتها من التدهور والانهيار اللذين أصابهما بعد ثورة العشرين وقد شرح أسباب توصيته في بيان مفصل، وشاطره تشرشل الرأي مؤكدًا على أن السكك الحديدية ضرورية للقوات البريطانية وحركتها في البلاد. ولذلك ثَمَّن فكرة أن تبدأ عملية إصلاحات شاملة لخطوط السكك الحديدية[١٤٥] مؤكدا على أن مقدارًا صغيرًا من المال يرصد لهذا البند سوف يمنع السكك الحديدية من الوقوع في حالة من التردي والعطب الكامل.[١٤٦] كما كان لتشرشل سبب آخر وهو أن إصلاحها سوف يرفع نسبة ترحيل القوات من ٥٠٠٠ جندي إلى ٦٠٠٠ جندي في الأسبوع.

أما الكولونيل اي تي ويلسون A. T. Wilson فقد رأى نقل إدارة السكك الحديدية للحكومة العراقية، مؤكدًا على أن مخاطرة تدميرها من قبل السكان ستكون أقل، وأن الحكومة العربية ستكون مترعجة من تدمير ممتلكاتها، وبالتالي ستبذل جهدها من أجل الحفاظ عليها[١٤٧].

وفي لقاء عقد في ٢٤ مارس ١٩٢١ شرح الجنرال أتكنسون نظام السكك الحديدية في العراق، ووضع تصورًا لكيفية إصلاحه، ورصد في مقترحه حوالي ٦ ملايين جنية تنفق إما بواسطة الحكومة أو بواسطة أية شركة خاصة قد تتولى هذه المهمة، إما بعد شراء السكك الحديدية أو بعد تأجيرها، وأن يتم توفير النفقات بقدر الإمكان بعيدًا عن عوائد الدولة، وأن تدفع بريطانيا المبلغ ويكون عبارة عن دين على العراق، مع مراعاة أن العراق لن يستطيع أن يدفع مثل هذا المبلغ في الأمد القريب، خصوصًا أن عوائد البلاد من النفط لن تظهر قبل خمس سنوات[١٤٨]، وليس هناك نظام ضرائبي يوفر عوائد لها قيمة[١٤٩].

وقد أُقترح في هذه اللقاءات بيع خطوط السكك الحديدية العراقية أو تأجيرها ولكن تبين بعد عرض الفكرة أنها غير حكيمة ورفضها أغلب الأعضاء وعلى رأسهم تشرشل الذيأكد على أن فكرة بيع السكك الحديدية ليست مناسبة في هذا التوقيت خصوصًا أن العرض الذي تقدم به الجنرال ويلسون لشركته سيجعل الشركة تجني ثمار المكسب وإذا تعرض العراق لتمرد آخر تتحمل الإدارة البريطانية الخسارة[١٥٠].

وقد شرح ويسلون في أحد الاجتماعات المزيد عن وضع السكك الحديدية والشركات التي من الممكن أن تشارك في مسألة النهوض بها، كما ذكر أن حوالي ١٠٠ ميل قد بنيت في خط يربط مدينة هيت بحيفا الفلسطينية من إجمالي ٥٥٠ ميلاً

وقال : إن الخط لا بد أن ينظر إليه من منظور مميزاته كمشروع تجارى وليس من جانب قيمته كخط أنابيب[١٥١].

الشئون المالية

انعقدت الجلسة الأولى للجنة الشئون المالية في التاسع عشر من مارس ١٩٢١م، وناقشت العديد من الأمور التي كانت لها علاقة ببعض المسائل التي ناقشتها اللجان الأخرى، غير أننا سوف نعرض هنا ما يخص الشأن المالي بهذه المسائل فقط.

ومن المسائل التي ناقشتها اللجنة المالية مسألة تصفية الممتلكات التي كانت تتبع الحكومة البريطانية من موانئ وسكك حديدية ومنشآت كهربائية وكباري وبريد وبرق.... إلخ، والتي أنفقت عليها بريطانيا خلال فترة الإدارة العسكرية، وقد رأت اللجنة أن هذه المنشآت تأسست بأموال دافع الضرائب البريطاني، ومن حقه أن يحصل على جزء من أمواله التي أنفقت في العراق، وكانت المشكلة أن الحكومة العراقية لم يكن في مقدورها أن تدفع هذه الأموال نقدًا، وحتى دفع القدر اليسير سيكون بمشقة كبيرة، ولذلك رأى مستر سليتر Slater رئيس اللجنة المالية أن يؤجل دفع هذه المستحقات حتى تصل عوائد العراق إلى سبعمائة وخمسين ألف لكه[١٥٢] Lakhs في العام، وأن يصل الجيش العراقي إلى العدد المقرر أن يصل إليه، وأن ينفق عليه على الأقل ٢٠٠ لكه، وحينئذ يمكن أن تقوم الحكومة العراقية بدفع ما عليها من مستحقات مالية. غير أن مستر سليتر استطرد معقبًا على اقتراحه بأن هناك خطرًا يواجه هذا الطرح وهو أن طول الأمد من الممكن أن يُنسي حكومة العراق المبالغ المقرر عليها، وبعد نقاش ومحادثة للسير ويلسون توصلت اللجنة إلى أن تبدأ الحكومة العراقية بالدفع ولو بمعدل ضئيل من ميزانية عام ١٩٢٢ – ١٩٢٣، والسنوات

اللاحقة، وليكن لكة واحده في العام، من أجل أن يبقى التعهد الذي تلتزم به قائمًا، وقد كانت قيمة مبلغ الدين أربعة ملايين جنيه استرليني، بفائدة ٦ % في العام، وقد أجمعت اللجنة أن هذا الاقتراح مناسب لا سيما أن العراق في مرحلة سيتكبد نفقات ضخمة لصالح بناء قواته العسكرية[١٥٣].

وقد رأت اللجنة أن تباع هذه الممتلكات للحكومة العراقية واعتبرتها ليست فقط مفيدة للدولة ولكن جوهرية لتطويرها، وأن تباع بمالغ زهيدة وبتسامح سخى وأن يتولى مهمة تقييمها بعض الأفراد أو الشركات الخاصة[١٥٤].

ولقد تم تسليم قدر كبير من هذه الممتلكات للحكومة العراقية بدون قرارات محددة بشأن قيمتها بناء على توصيات اللجنة[١٥٥]، بيد أن اللجنة أوصت بالاحتفاظ ببعض الممتلكات: منها على سبيل المثال مترل المندوب السامي البريطاني.

وأوصت اللجنة المالية أيضًا في اجتماعها الثاني أن تعتبر جميع النفقات والمبالغ التي أُنفقت حتى ١٣ إبريل ١٩٢١ نفقات إمبراطورية، وأن تحول جميع المستحقات والأرصدة الزائدة من الإدارتين المدنية والعسكرية إلى وزارة المستعمرات في ١ إبريل ١٩٢١. وقد كان الهدف من ذلك أن تسوى المسائل المالية في هاتين الإدارتين من أجل منح العراق في ١٩٢١ – ١٩٢٢ وضعًا ماليًا جديدًا نظيفًا[١٥٦].

كما تم الاتفاق على أن تتحمل الحكومة العراقية جميع النفقات المدنية في المستقبل، بشرط المساهمة في تحمل الأعباء العسكرية، وأن تأخذ هذه المساهمة شكلاً مؤقتًا للجيش العراقي، وغرض بريطانيا هو تمكين قواتها الإمبراطورية من الرحيل عن العراق[١٥٧].

أما بخصوص المرافق البريدية، فقد رأت اللجنة أن خدمة إرسال خطابات المسئولين البريطانيين الحكوميين التي كانوا يرسلونها مجانًا لا بد أن تتوقف بأسرع وقت ممكن.

وقد تم مناقشة مسألة تخفيض أعداد العاملين في المخازن التي كانت تحوى معدات وأسلحة وذخيرة الجيش البريطاني. وأثير أيضًا أن ثمة مواد تكلفة حراستها ونقلها أعلى من الاحتفاظ بها، وأن تدميرها والتخلص منها أفضل من الإبقاء عليها، ولذلك رأت اللجنة أن يصدر أمر من وزارة الحرب تأذن فيه لقائد القوات البريطانية في العراق بأن يقرر ما الفائض عن الجيش وما الأشياء التي يجب أن يتم تدميرها؟[١٥٨]

كما ناقشت اللجنة مسألة عوائد العراق وقدم سليتر تقديرات لما ينبغي أن تكون عليه زيادة هذه العوائد في السنوات القليلة التالية، فقال: "إن عوائد العراق في هذا العام ٥٦٥ لكه أي عام ١٩٢١- ١٩٢٢م، ويجب أن تزداد عام ١٩٢٣ بمقدار ٢٠ لكه وفي عام ١٩٢٤ بمقدار ٥٠ لكه، وفي عام ١٩٢٥ بمقدار ١٠٠ لكه، أي أن النمو في عوائد العراق لا بد أن يستمر، حتى يصل انتاج البترول إلى النتيجة التجارية، وتحقق الأرض الزراعية إنتاجًا يكون له نتائج مثمرة[١٥٩].

كما ناقشت اللجنة المبالغ التي رُصدت للإنفاق على الجيش العراقي وقُدرت بحوالي ٥٥ لكه سنويًا، ورأت اللجنة أن هذا المبلغ الذي يمثل ١٠% من إجمالي عوائد العراق ليس سيئا كبداية، وإن رجحت أن الجيش لو حصل على ١٥ % من العوائد لكان أفضل، ولذا أكدت على ضرورة أن لا تقل ميزانية الجيش في العام التالي لتكوينه عن ٨٨ لكه[١٦٠].

ولما كان من المقرر أن يزيد عدد الجيش عامًا بعد عام أوصت اللجنة بضرورة زيادة عوائد العراق كذلك حتى تغطي نفقاته. فقد كان من المستهدف أن يصل عدد الجيش وفقًا للخطة المرسومة إلى ١٥ ألف جندي تفقاتهم السنوية ٢٥٠ لكه.

كما رأت اللجنة المالية أن هيمنة ميزانية الجيش على العوائد سوف تكون ملمحًا رئيسيًا خلال السنوات الثلاث التالية لإنشائه، ومن أجل ذلك ذهبت إلى أن هذه الأموال من الممكن أن تُستمد مما يتوفر من تقليل القوات البريطانية في العراق، ومن تقتير الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتعليمية(١٦١).

وبناءً على ذلك عندما قامت اللجنة بدراسة توزيع ميزانية العام المالي الجديد حرصت أن تغطي العوائد الميزانية المطلوبة لجميع الخدمات المدنية، وأن يتوفر قدر لا بأس به ليتحول إلى ميزانية الجيش، ولذا أوصت بتخفيض ميزانية عام ١٩٢١–١٩٢٢ عن العام السابق له، فخفضت ميزانية الري من ٦٩ لكه إلى ٣٥ لكه، وتخفيض ميزانية الدواء والصحة من ٥٠ إلى ٣٠ لكه، وتخفيض ميزانية الأعمال العامة من ٩٨ إلى ٥٠ لكه، وميزانية التعليم من ٢٠ إلى ١٧،٥ لكه، وقد عرفت هذه السياسة بسياسة : " التخفيض حتى العظم"، ومن جانب آخر كانت اللجنة حريصة على أن تترك مجالاً لتسويغ أن ثمة اهتمامًا بالخدمات وبالتحديد الخدمات التعليمية حتى يظهر البريطانيون أمام العراقيين بأنهم حريصون على النهوض بالمستوى الثقافي لأبناء العراق ولذا كانت ميزانية التعليم أقل الميزانيات التي تم تخفيضها(١٦٢).

العملة

أما بالنسبة للعملة فقد أجمع السير باسترو والكولونيل سليتر رأيهما على عدم تغير العملة المتدولة في العراق(١٦٣).

الخاتمة

لقد كان لمؤتمر القاهرة وما ترتب عليه من قرارات وتوصيات أثر بالغ الأهمية على مستقبل الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة، فكان بمثابة الخريطة التي أرست سياسة العراق الداخلية والخارجية التي سار عليها ولم يحد عنها قيد أنملة طوال العصر الملكي ١٩٢١- ١٩٥٨م.

إذا أردنا أن نحدد أهداف بريطانيا من المؤتمر بالنسبة للعراق فيمكننا أن نجزم بأنه أقيم ليحقق هدفين: الهدف الأول: التأكيد على اختيار الأمير الحجازي الشريفي فيصل بن الحسين؛ ليكون حاكمًا للعراق وتحديد الترتيبات التي تصل به إلى سدة الحكم بعد ما وقع الاختيار عليه في لندن حتى لا تثار بسببه القلاقل بالداخل من قبل سكان العراق أو من الخارج من قبل فرنسا، والهدف الثاني: تخفيض أعداد القوات البريطانية التي كانت ترابط على أرض العراق من أجل تخفيض النفقات الإمبراطورية التي أثقلت كاهل دافع الضرائب البريطاني خصوصًا بعد أن وصل الاقتصاد البريطاني إلى درجة أصبح خلالها عاجزًا عن تحمل كل هذه الأعباء؛ ولذلك اقترح أعضاء المؤتمر كل التوصيات التي من شأنها أن تخفض النفقات في العراق لدرجة أن ضن تشرشل بإرسال قس يتولى مهمة وعظ الجنود والاهتمام بالجانب الروحي لديهم.

تبنى أعضاء المؤتمر كل الوسائل التي من شأنها أن تسهم في حماية العراق من الأخطار الداخلية والخارجية، ولما كان الخطر التركي من أكثر ما يثير ريبتهم ومخاوفهم غازلوا الأكراد في شمال العراق بإقامة دولة كردية منفصلة عن دولة العراق العربية من أجل أن تقوم بدور الدولة الحدودية الحاجزة بين العراق في الجنوب وتركيا في الشمال، ولكن بريطانيا لم تكن في وضع يمكنها من التصريح بذلك لعلمها أن ثمة نسبة من السكان العرب لا يريدون الانفصال عن جذورهم وهويتهم العربية؛ ولذلك

أعلنت أن منطقة كردستان لن تكون تحت سيادة الحكومة العراقية وإشرافها وإنما ستكون تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، وهكذا أمسك البريطانيون العصا من منتصفها فلا هم أثاروا حنق الأكرد بوضعهم تحت سيادة العرب، ولا هم استفزوا العرب بالإعلان عن قيام دولة كردية.

وعدت بريطانيا الأشوريين بإقامة وطن قومي لهم فوقفوا إلى جانبها وباعوا الدولة التي كانت تأويهم ويعيشون على أرضها وفي كنفها، كما وعدت الأكراد بإقامة دولة ذات حكم ذاتي ولكن سرعان ما غدرت بهم جميعا كما غدرت بالعرب من قبلهم أثناء الحرب العالمية الأولى وراحت تسخرهم في تكوين فرق عسكرية عرفت باسم قوات " الليفي " من أجل أن تضمن لهم لقمة العيش بعد أن أصحبوا مشردين بعيدين عن بلادهم وأراضيهم، وينطبق ذلك على الأشوريين أكثر من الأكراد.

كان البريطانيون يريدون أن تغادر قواتهم العراق وهم مطمئنون على أمنه واستقراره؛ ولأجل تحقيق تلك الغاية وضعوا خطة كاملة محكمة الأركان لإقامة جيش عربي يحمي البلاد ويذب عنها ويتصدى للأخطار التي من المحتمل أن تواجه، وضمنوا له تجنيده وتدريبه وتسليحه، ورصدوا لتمويله أكبر نسبة من ميزانية العراق قاطبة، رصدوا له ما فاق ميزانية مشروعات الري والصحة والتعليم كل على حِدة، ولما كانت هذه الميزانية لا تكفي فقد تعهدت بريطانيا بسد العجز حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه عوائد البلاد قادرة على أن تغطي نفقات الجيش مع التطورات التي ستطرأ عليه، فكانت هذه الإجراءات بمثابة ميلاد للجيش العراقي الحديث.

كان مؤتمر القاهرة بمثابة نصر واضح لأصحاب فكرة الحكم غير المباشر أو ما عرفوا بمدرسة القاهرة تمييزًا عن مدرسة الهند وفكرة الحكم المباشر، ولذلك قرر

أعضاء المؤتمر أن يكون للعراق حكومة عربية وحاكم عربي وجيش عربي ولكن على الجانب الأخر ضمن المؤتمر للبريطانيين أن تكون كلمة مندوبها السامي هي العليا في البلاد، كما ضمن لهم الحق في إدارة سياسة العراق وعلاقاته الخارجية، وحق الدفاع عنه ضد أي خطر خارجي يأتيه من الشمال أو الشرق أو الغرب من البر كان أو البحر.

على الرغم من ترحيل أعداد ضخمة من القوات البريطانية من البلاد إلا أن بريطانيا أبقت لها قوات لا تقل عن خمسة عشر ألف جندي تدعمها قوة جوية للحفاظ على أمن العراق الداخلي والخارجي.

هوامش البحث:

(١) اجتمعت هذه اللجنة في الحادي عشر من يناير ١٩٢١ تحت إشراف وزارة الحرب، وتكونت من السير جيمس مسترتون سميث sir James Masterton Smith رئيسا، والسير هربرت كريدي Sir Herbert Creedy ممثلا لوزارة الحرب والسير هربرت ريد Sir Herbert Read ممثلا لوزارة المستعمرات والسير Russel Scott ممثلا عن وزارة الخزانة ومستر J. E.Shuckburgh ممثلا وزارة الهند والميجر اتش دبليو ينج H. W. Young؛ CO, Report on Middle East conference held in Cairo and Jerusalem March 12th to 30th 1921, p.16.

(2) CO, Report on middle East conference, p.16.

(٣) تولى ونستون تشرشل منصب وزير الدولة للمستعمرات في يناير ١٩٢١ خلفا للورد ملنر. للمزيد عن أسباب تولى تشرشل هذا المنصب انظر the Times, An Imperial Secretary of State. Jan 20, 1921 p. 11.

(4) CO, Report on middle East conference, p. 42.

(5) CO, Report on middle East conference, p. 3.

(6) The Times, Mar 14, 1921, p. 12.

(7) A. de L. Rush, J. Priestland, Editors, Records of Iraq 1914-1966, London, 2001, Vol 2, 569, P.489.

(8) CO, Report on middle East conference, p. 36.

(9) Henry A, Fpster,The Making of Modern Iraq: a product of world forces, London,1986, p. 94.

(10) Nur-eldeen Masalha, King Faisal 1 of Iraq: A study of his political leadership, 1921-1933, (PHD thesis, university of London, 1987), p. 42.

(١١) ضابط بريطاني عمل في حكومة الهند عام ١٨٩٨م، تقلد وظائف عديدة في الحكومة، رافق الحملة البريطانية التي احتلت العراق في عام ١٩١٤م، أصبح حاكمًا على العراق فيما بعد، ثم أصبح ممثلاً للحكومة البريطانية في طهران، عاد إلى العراق بعد ثورة العشرين ليضع قواعد السياسة البريطانية الجديدة. ربيع حيدر الموسوي ومهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق ١٩٢١–١٩٤١

دراسة تاريخية، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، مج ١، ٢٠١٢ ص، ١٨٣.

(12) CO, Report on middle East conference, p. 34 .Ali A. Allawi, Faisal I Iraq, New Haven and London, 2014, p. 325.

(13) CO, Report on middle East conference, p. 4.

(14) CO, Report on middle East conference, p. 34.

(15) Reguer, Sara, Winston Churchill and the sharping of the middle East , 1919 – 1922, PH.D thesis, Columbia University, 1976, p. 132.

(16) CO, Report on middle East conference p. 13.

(17) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 490.

(١٨) عبد ربه سكران إبراهيم، موقف عشائر البصرة من الاحتلال البريطاني للعراق عـــام ١٩١٤م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع ٢، مج ١٥، أيار ٢٠٠٨، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

(19) Peter Sluglett, Britain in Iraq: Contriving King and Country, London, New York, 2007, p. 8.

(20) Nyrop, Richard f, Iraq: A country Study (Cairo American university, 1979), p. 32. Yaphe, Judith Share, the Arab revolt in Iraq of 1920, PHD thesis, university of Illinois, 1972, PP. 61-65.

(21) The Times, Nov 24, 1914.

(22) Sluglett, Britain in Iraq, p. 8.

(23) Reeva Spector Simon, Iraq between the two world wars: the Militarist Origins of Tyranny, New York, 2004, p .2.

(٢٤) على الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحـــديث ١٩١٤ – ١٩١٨،(دار الراشـــد، بغـــداد،١٩٧٤)، ج ٤، ص ٢٧٧ . Hala Fattah, Frank Caso, A Brief of Iraq, New York, 2009, pp. 156 – 157.

(٢٥) وتذكر بعض المصادر البريطانية أن هؤلاء الأسرى عانوا معاناة شديد من معاملة الأتراك لهم فقد سيقوا مثل الحيوانات عبر الصحراء وجلدوا وركلوا بالأقدام واغتصبوا وعذبوا وقتلوا.

Woodward David R, Lloyd George and the generals, London and New York, 2004, p. 75.

(26) The Times , May 10, 1916.

(27) Fattah, Caso, A Brief of Iraq, p. 157.

(٢٨) السيد عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، ط ٢، ص٢١.

(29) Sluglett, Britain in Iraq, p. 20.

(30) Daniel Silverfarb, Britain's informal Empire in the middle east :A case Study of Iraq, 1929 – 1941, New York, 1986, pp. 6 – 7.

(31) Hans J. Nissen, peter Heine, From Mesopotamia to Iraq: A Concise History, Trans, Nissen, Hans J , University of Chicago Press, 2009, p .151.

(٣٢) عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٦٣، ص٣١٥.

(٣٣) عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى، ص ٣١٧.

(34) Silverfarb, Britain's informal Empire, pp. 6 – 7.

(35) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 563.

(36) Silverfarb, Britain's informal Empire, pp. 6 – 7.

(37) Allawi, Faisal I of Iraq, p. 325.

(٣٨) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٨، ١٩٨٧، ص ص، ٧٥ – ٩٠.

(39) Nissen, Heine, From Mesopotamia to Iraq, p. 151.

(٤٠) الموسوي ورشيد، المؤسسة العسكرية، ص ص، ١٤٣ – ١٤٤.

(41) CO, Report on middle East conference, p. 39.

(٤٢) السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، لبنان، ط٣، ١٩٦٥، ج ١– ٢، ص ٥.

(43) CO, Report on middle East conference, pp. 39-40.

(٤٤) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، سيرة الملك فيصل الأول منذ نشأته حتى وضعه اللبنة الأولى للدولة العراقية الحديثة ١٨٨٣ – ١٩٢٤، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ع ٣، مج ٢٥، ٢٠١٤، ص ٥٦٦.

(45) CO, Report on middle East conference, pp. 39-40.

(46) CO, Report on middle East conference, p. 40.

(47) Nissen, Heine, From Mesopotamia to Iraq, p. 152.

(48) CO, Report on middle East conference, p. 40.

(49) Allawi, Faisal I of Iraq, p. 325.

(50) Silverfarb, Britain's informal Empire, pp 6 – 7. عبد المجيد كامل، سيرة الملـــك فيصل، ص ٥٦٧.

(51) CO, Report on middle East conference, p. 40.

(52) CO, Report on middle East conference, p. 41.

(53) CO, Report on middle East conference, p. 41.

(54) CO, Report on middle East conference, p. 41.

(55) CO, Report on middle East conference, p. 41.

(56) CO, Report on middle East conference, p. 42.

(٥٧) جعفر العسكري(١٨٨٥- ١٩٣٦) ضابط عراقي بغدادي سابق في الجيش التركي ولد في بغداد وينتمي إلى عائلة ذات أصول عسكرية، أخذ لقبه من اسم الموطن الأصلي لعائلته في مدينة عسكر في كركوك أكمل دراسته الثانوية والابتدائية في بغداد ثم انتقل إلى الأستانة وتخرج من مدرستها الحربية برتبة ملازم ثان ١٩١٠م كما درس في ألمانيا، وشارك في الثورة العربية ١٩١٦م، أصـــبح حاكمًـــا لحلب ١٩١٩ – ١٩٢٠م ثم عاد إلى العراق وأصبح وزيرًا للدفاع، ودعي إلى أن يكون ممـــثلاً في مؤتمر القاهرة. الموسوي و رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق، ص ١٨٥.

(٥٨) يعد ساسون حزقيل اليهودي من أبرز الشخصيات العراقية التي برزت على مسرح السياسة في العراق أثناء نهاية العهد العثماني وبداية العهد الملكي، وساهم بقسط وافـــر في توجيـــه الوضـــع الاقتصادي والمالي في مقتبل الفترة الملكية " خولة طالب لفتة محسن الحميداوي، ساسون حسقيل ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٠٨ – ١٨٣٢، مجلة آداب ذي قار، ع ٣، مـــج ١، مايو ٢٠١١، ص ٢٠١٩.

(59) CO, Report on middle East conference, pp. 43-44.

(60) Masalha, King Faisal 1 of Iraq, p. 40.

(٦١) كان حزقيل يميل إلى اختيار شخصية تركية كي تتولى منصب الحكم في العراق، وقد عبر عن ذلك تلميحا لتشرشل أثناء حوار له إذ قال : " جرت العادة في البلاد المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية أن الأمراء الذين أتوا إليها جاءوا من الشمال إلى الجنوب، ولم تجر العادة بإتيان أمير من الجنوب إلى الشمال" فأجابه تشرشل" نعم هذا صحيح ولكن لا تنسى أن المستر كورنواليس ذهب مع الأمير فيصل وهو من الشمال" خولة الحميداوي، ساسون حسقيل، ص ٢٠١٩.

(62) CO, Report on middle East conference, p. 44.

(٦٣) خولة الحميداوي، ساسون حسقيل، ص. ٢٠١٩.

(64) CO, Report on middle East conference, p. 44.

(65) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 499.

(66) Sara, Winston Churchill, p. 144.

(67) Sara, Winston Churchill, p. 147.

(68) CO, Report on middle East conference, p. 44.

(69) Masalha, King Faisal 1 of Iraq, p. 38.

(70) Masalha, King Faisal 1 of Iraq, p. 44.

(71) Masalha, King Faisal 1 of Iraq, p. 44.

(٧٢) مذكرات السيد محسن أبو طبيخ ١٩١٠ – ١٩٦٠: خمسون عامًا من تاريخ العراق السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص ٢١٢.

(73) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 504.

(74) CO, Report on middle East conference, p. 42.

(75) CO, Report on middle East conference, p. 42.

(76) CO, Report on middle East conference, p. 81.

(77) CO, Report on middle East conference, p. 81.

(78) CO, Report on middle East conference, p. 81.

(79) CO, Report on middle East conference, p. 82.

(80) CO, Report on middle East conference, p. 6.

(٨١) يَعتبر الأشوريون أنفسهم أحفاد الإمبراطورية الأشورية اعتنقوا المسيحية في القرن الأول الميلادي وانتشروا في تركيا في سنجق حكاري وولاية وان وفي إيران في منطقتي أرومية وسالا ماس، وفي العراق في ولاية الموصل. عاشوا أقلية قومية في عهد الدولة العثمانية، تعرضوا للاضطهاد بسبب حروبها التي خاضتها قبل الحرب العالمية الأولى ونتيجة لذلك الاضطهاد وقفوا إلى جانب الحلفاء خلال الحرب وبعد أن تعرضوا لمجزرة على الحدود التركية الإيرانية سمحت لهم بريطانيا بدخول العراق عطفا عليهم كونهم مسيحيين، ورصدت لهم بعض المبالغ المالية، وقد كان بعض قادتهم يأملون أن تساعدهم بريطانيا في إقامة وطن قومي لهم خذلتهم بريطانيا مما اضطروا نتيجة الظروف القاسية التي تعرضوا لها أن يقبلوا التجنيد في قوات الليفي التي أسسها البريطانيون في العراق من أجل الحصول على لقمة العيش. انظر ياسين طه ياسين، قوات الليفي في عهد الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد ١٨، ٢٠١٥، ص ١٥١.

(82) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 540.

(83) CO, Report on middle East conference, p. 82.

(84) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P.492.

(85) Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq: The past, Present, and Future, London, 2004, p, 10 -12.

(٨٦) سكن الأكراد منطقة شمال شرق العراق وجنوب غرب إيران وجنوب شرق تركيا وشمال سوريا، خضعوا لسيطرة الدولة العثمانية وأحسوا بالغبن الشديد الواقع عليهم، قاموا بالعديد من الانتفاضات من أجل تكوين إمارات مستقلة لهم، غير أن الدولة العثمانية قامت بالقضاء على الإمارات التي أقاموها، فما كان منهم إلا أن أسسوا العديد من المنظمات السياسية وآمنوا بأسلواب عملها من أجل تحقيق أحلامهم القومية، وجاءت مبادئ ويلسون الأربعة عشر، والتصريح الإنجليزي الفرنسي الذي صدر في نوفمبر١٩١٨ ونص على رغبة الدولتين في تحرير الشعوب التي رزحت تحت النير العثماني تحريرا نهائيا وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان الأصليين؛ بمثابة طوق النجاه للأكراد ولذلك وحدوا صفوفهم وأرسلوا وفدا مثلهم إلى مؤتمر الصلح رأسه شريف باشا أحد أبرز الشخصيات التركية حينذاك. للمزيد انظر؛ إسماعيل أحمد سمو، القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى

١٩١٩ –١٩٢٣، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل، ع ٢، مج ١٢، ٢٠٠٥؛ عمار يوسف عبدالله، بريطانيا والانتفاضات الكردية في العراق ١٩١٩–١٩٣٢، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع ٣، مج ٧، ٢٠١٢.

(٨٧) ولكن كانت هناك جوانب أخرى مثل تفكيك الإمبراطورية العثمانية، والتهديد الذي يشكله الاتحاد السوفيتي الوليد، ووضع السكان الأرمن الكاثوليك، ورغبة بريطانيا في الحفاظ على الاستقرار في ممتلكاتها الاستعمارية وحولها Yildiz, The Kurds in Iraq, p.10 - 11.

(88) Michal M, Gunter, The Evolving Solution to The Kurdish Problem in Iraq and Turkey, New York, 2008, p. 10 - 12.

(89) CO, Report on middle East conference, p. 60-61.

(90) CO, Report on middle East conference, p. 60.

(91) CO, Report on middle East conference, p. 60.

(٩٢) لم تكن محاولات سكان السليمانية الانفصالية بخافية عن الحكومة العراقية، ولذلك تقدم مجلس الوزراء العراقي في السابع من مارس ١٩٢١م بعد نفي الزعيم الكردي الشيخ محمود إلى الهند ضم إقليم السليمانية إلى الحكومة العراقية " وإبقاء القديم على قديم وتوحيد إدارة العراق واللواء المذكور، واعتباره كسائر ألوية العراق بجميع شئونه". الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١–٢، ص ٢٣.

(93) CO, Report on middle East conference, p. 60.

(94) CO, Report on middle East conference, p. 60.

(٩٥) كان من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ترحيل حوالي عشر كتائب أو إحدى عشرة كتيبة بريطانية من شمال العراق. Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P.533

(٩٦) لا بد من الإشارة أن بريطانيا كانت تدرك أن عددًا من العرب في هذا الإقليم كانوا يرغبون في أن تظل كردستان عربية داخل الكيان العراقي، وأن الأغلبية من غير العرب كانت ميولهم مختلفة ولذلك أرادت بريطانيا تمسك العصا من المنتصف. Gunter, The Evolving Solution to The Kurdish Problem p, 14.

(97) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P.505.

(98) CO, Report on middle East conference, p. 62.

(99) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P.524.

(١٠٠) تكونت قوات الليفي في بداية الاحتلال البريطاني للعراق من العشائر العراقية الموالية للبريطانيين في الجنوب، بهدف أن تدعم الجيش البريطاني أثناء توجهه صوب الشمال، وأن تتصدى للقبائل التي عارضت الاحتلال. تشكلت نواتها الأولى في عام ١٩١٥م من ٤٠ جنديا من الخيالة العرب من أبناء عشائر الناصرية، ثم كثرت أعدادها مع مرور الأيام وضمت قوات من المشاة إلى جانب الخيالة، ثم انضمت إليها عناصر غير عربية من الأكراد والأشوريين. تعددت مهامها بعد أن اكتملت السيطرة البريطانية على كل الأراضي العراقية، ومنها جمع المعلومات العسكرية والعشائرية، والقيام بدور طلائع الاستكشاف أمام الدوريات العسكرية البريطانية، وتحقيق الأمن الداخلي في المناطق المحتلة والعمل كأدلاء والتجسس للجيش البريطاني وحراسة مواصلاته، وحراسة الضباط السياسيين البريطانيين أثناء تجوالهم واستطلاعاتهم في المناطق، ومواجهة التمردات التي تنشب ضد البريطانيين، ومرافقة السجناء عند محاكماتهم، وتدمير قلاع الشيوخ الذين تجد إدارة الاحتلال تدميرها، وحماية خطوط التلغراف بين البصرة والقرنة والعمارة. للمزيد انظر ياسين، قوات الليفي، ص ص، ١١٤-١١٥.

(101) CO, Report on middle East conference, p. 62.

(102) CO, Report on middle East conference, p. 62.

(103) CO, Report on middle East conference, p. 67.

(104) Records of Iraq 1914-1966, vol 2, p. 546.

(105) PRO 418/60, Organisation of Iraq level ,3 August 1922, p. 30.

(106) CO, Report on middle East conference, p. 63.

(107) CO, Report on middle East conference, p. 64.

(108) PRO 418/60, Organisation of Iraq level ,3 August 1922, p. 34.

(109) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p.518.

(١١٠) ياسين، قوات الليفي، ص ١٢٧.

(111) PRO 418/60, Organisation of Iraq level ,3 August 1922, p. 30.

(112) PRO 418/60, Organisation of Iraq level ,3 August 1922, p. 31, 131-147.

(113) CO, Report on middle East conference, p. 64.

(114) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P.518.

(115) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 519.

(116) CO, Report on middle East conference, p. 45.

(117) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 517.

(118) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 530.

(119) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 530.

(١٢٠) كان راتب الضابط البريطاني الذي يقيم في بغداد أو الموصل في عام ١٩٢٣ مـــابين ٧٥٠ – ٩٠٠ روبية شهريا وعلى الرغم من ذلك كانت غير مرضية؛ للمزيد انظـــر Co, Report on the Iraq army and levies, March, 1923, p. 11.

(121) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 523.

(122) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 528.

(123) Co, Report on middle East conference, p. 51.

(124) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 520.

(125) Allawi, Faisal I Iraq, p. 325.

(126) Allawi, Faisal I Iraq, p. 325.

(127) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 521.

(128) CO, Report on middle East conference, p. 48.

(129) CO, Report on middle East conference, p. 48.

(١٣٠) كان يتمركز في الموصل وكركوك وشمال العراق بشكل عام ثماني كتائـــب مشـــاة، وكتيبـــة فرسان وبطاريتي ميدان تتكون كل واحدة من أربعة مدافع وبطاريتي باك تتكون كل واحدة مـــن أربعة مدافع أيضا بالإضافة إلى فرقة عربات مصفحة

CO, Report on middle East conference, p. 46.

(131) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p.532.

(132) CO, Report on middle East conference, p. 67.

(133) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p.526.

(134) CO, Report on middle East conference, p. 67.

(135) CO, Report on middle East conference, p. 49 -50.

(136) CO, Report on middle East conference, p. 50.

(137) CO, Report on middle East conference, p. 50.

(138) CO, Report on middle East conference, p. 54.

(139) CO, Report on middle East conference, p. 52.
(140) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 526.
(141) CO, Report on middle East conference, p. 52.
(١٤٢) لمي عبد العزيز، السكك الحديدية في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مجلة آداب الرافدين، ع ٤٥، ٢٠٠٧، ص ١١. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ط ٥، ص ص ٤٢٣-٤٢٤.
(١٤٣) للمزيد عن العيوب والقصور الذي رافقت نشأة السكك الحديدية انظر لمي عبد العزيز، السكك الحديدية في العراق، ص ص ١٧ - ٢١.
(144) CO, Report on middle East conference, p. 95.
(145) CO, Report on middle East conference, p. 95.
(146) CO, Report on middle East conference, p. 93.
(147) CO, Report on middle East conference, p. 93.
(148) CO, Report on middle East conference, p.94.
(١٤٩) كان ثلثا عوائد العراق يُحصل من نوعين من الضرائب: الجمارك وتدر حوالي ٢٥٠ لكه، وضريبة الأرض وتدر ١٣٠ لكه. CO, Report on middle East conference, p.87
(150) CO, Report on middle East conference, p.96.
(151) CO, Report on middle East conference, p.96.
(١٥٢) اللكة تساوي مائة ألف روبية، أو عشرة آلاف استرليني.
(153) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P.561.
(154) CO, Report on middle East conference, p.83.
(155) CO, Report on middle East conference, p.83.
(156) CO, Report on middle East conference, p.84.
(157) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p.555.
(158) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, p. 578.
(159) CO, Report on middle East conference, p. 88.
(160) CO, Report on middle East conference, p.89.
(١٦١) قامت السياسة البريطانية في العراق منذ عام ١٩١٧ على إهمال التعليم منذ الوهلة الأولى والتركيز على تدريب بعض من تحتاج إليهم في دورات حسب الحاجة، ثم مرت الأيام ودعت الضرورة إلى انشاء بعض المدارس مثل مدارس الري والزراعة ومدراء المالية وغيرها من المدراس التي كان الغرض منها توفير موظفيين للكادر الإداري في العراق. كما قامت على تكريس النزعة الطائفية بين أبناء العراق. وإن دل هذا الأمر على شيء فإنما يدل على سياسة تعليمة غير جادة حاول البريطانيون بها مرعاة مشاعر الناس من جانب وتجميل صورة الاحتلال من جانب آخر.

عدي حاتم عبد الزهرة المفرحي، السياسة التعليمية في العراق ١٩١٥ – ١٩٣٠ دراسة تحليلية، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، مج ٢، ٢٠١٢، ص ص ٢٥٠ – ٢٥٢

(162) Records of Iraq 1914-1966, Vol 2, P. 88.

(١٦٣) استخدمت الأوراق النقدية العثمانية والمسكوكات المعدنية في العراق لأول مرة في عام ١٩١٣ وكانت هذه الأوراق تتألف من الليرة التي تعادل ١٠٠ قرش، ونصف الليرة الذي يعادل ٥٠ قرشا، وربع الليرة الذي يعادل ٢٥ قرشا، وكذلك فئات العشرين قرشا والخمسة قروش والقرشين والقرش الواحد. ومع وقوع الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤م شاع استخدام الروبية الهندية نتيجة جلب كميات كبيرة من الروبية لسد النفقات. ثم فرض التعامل بهذه العملة من قبل الاحتلال واعتبرت عملة رسمية, وبذلك كانت الليرة التركية والروبية الهندية العملتين الرسميتين اللتين شاع استخدمهما في العراق في فترة الحرب، وقد ظل الوضع على هذه الحال حتى صدرت العملة العراقية لأول مرة في مارس ١٩٣٢. صلاح عريبي عباس، الأوراق النقدية ظهورها وتطورها واستخدامها في العراق حتى نهاية العهد الملكي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع ٣، مج ٧، ٢٠١٢، ص ص ٦ – ١٠.